ا.خ

ملخص ملف

الموضوع: مشاريع مراسيم إقرار خرائط بعض المحميات الطبيعية في لبنان (عدد ١١).

وقد **تبيّن** أن القانون رقم /٦٩٠/ تاريخ ٢٠٠٥/٨/٢٦ (تحديد مهام وزارة البيئة وتنظيمها) قد نص في مادته الثانية – الفقرة ٢٣ أن " تعنى وزارة البيئة بجميع شؤون قطاع البيئة، وهي تتولّى تحديد المواقع الطبيعية الملائمة لأنشاء محميات طبيعية والشروط الواجب توافرها في هذه المحميات، ووضع مشاريع القوانين والأنظمة اللازمة لإدارتها واستثمارها "،

وتبيّن ان وزارة البيئة بدأت بأنشاء المحميات الطبيعية في لبنان منذ العام ١٩٩٢، بموجب قوانين متعاقبة انشأت بموجبها عدة محميات طبيعية في مختلف المناطق لبنانية، كل منها بموجب قانون خاص بها، وذلك لما تُشكله هذه المواقع الطبيعية والمتنوعة والمميزة من ثروة وطنية وإرثاً طبيعياً يجب المحافظة عليه للأجيال الحالية كما للأجيال القادمة،

وتبيّن ان هذه القوانين التي انشأت هذه المحميات الطبيعية قد حدّدت في مادتها الأولى الحدود التي تحُدّ كل محمية طبيعية شمالا، وغرباً، وجنوباً، وشرقاً، ونصت على أنه تعتبر محمية طبيعية مشاعات القرى والأراضي ملك الجمهورية اللبنانية داخل هذه الحدود، الا أن القوانين المتعاقبة التي أنشأت كل محمية طبيعية قبل العام ٢٠١٤، لم ترفق بها خريطة تبين حدود كل من هذه المحميات، وقد بدأت بدأت وزارة البيئة منذ إحداث محمية أرز جاج الطبيعية بموجب القانون رقم ٢٥٧ تاريخ ٢٠١٤/٤/١٥، بإعداد خريطة تظهر حدود كل محمية طبيعية يتم إحداثها وإرفاقها بمشروع القانون القاضي بإحداث هذه المحمية وباعتبار هذه الخريطة جزءاً لا يتجزأ من القانون،

وتبيّن أن تفعيل الحماية داخل هذه المحميات الطبيعية وحسن تنفيذ خطط إدارتها، يتطلب وجود خرائط صادرة بشكل رسمي تظهر الحدود التقريبية للمحميات الطبيعية التي لم تصدر خرائطها بموجب قوانين إحداثها، لما لذلك من أهمية إن لناحية ادارة الأنشطة المسموح بها داخل هذه المحميات الطبيعية أو لناحية تنظيم استخدامات الأراضي في محيط هذه المحميات،

لذلك، أعدت وزارة البيئة خرائط لكل من المحميات التالية، وذلك بناءً على المادة الأولى من قانون إنشاء كل منها:

١- محمية حرج إهدن الطبيعية منشأة بموجب القانون رقم ١٢١ تاريخ ٩ آذار ١٩٩٢: "إنشاء محميتين طبيعيتين في حرج الإهدن وفي بعض الجزر أمام شاطئ طرابلس"،

٢- محمية جزيرة النخل وجزيرة سنني وجزيرة رامكين الطبيعية، منشأة بموجب القانون رقم ١٢١ تاريخ ٩ آذار ١٩٩٢: "إنشاء محميتين طبيعيتين في حرج اهدن وفي بعض الجزر أمام شاطئ طرابلس"،

٣- محمية أرز الشوف الطبيعية، منشأة بموجب القانون رقم ٥٣٢ تاريخ ٢٤ تموز ١٩٩٦ : "إنشاء محمية طبيعية أرز الشوف"،

٤- محمية شاطئ صور الطبيعية، منشأة بموجب القانون رقم ٧٠٨ تاريخ ٥ تشرين الثاني ١٩٩٨: " إنشاء محمية شاطئ صور الطبيعية في جفتلك رأس العين ـ منطقة صور العقارية"،

٥- محمية غابة أرز تنورين الطبيعية، منشأة بموجب القانون رقم ٩ تاريخ ٢٠ شباط ١٩٩٩: " إنشاء محمية غابة أرز تنورين الطبيعية"،

٦- محمية اليمونة الطبيعية، منشأة بموجب القانون رقم ١٠ تاريخ ٢٠ شباط ١٩٩٩: "إنشاء محمية طبيعية في اليمونة"،

٧- محمية بنتاعل الطبيعية، منشأة بموجب القانون رقم ١١ تاريخ ٢٠ شباط ١٩٩٩: "إنشاء محمية طبيعية في بنتاعل"،

٨- محمية مشاع شننعير الطبيعية، منشأة بموجب القانون رقم ١٢٢ تاريخ ٢٣ تموز ٢٠١٠: " إنشاء محمية "مشاع شننعير الطبيعية في قضاء كسروان – الفتوح"،

٩- محمية كفرا الطبيعية، منشأة بموجب القانون رقم ١٩٨ تاريخ ١٨ تشرين الثاني ٢٠١١: "إنشاء محمية كفرا الطبيعية " في قضاء بنت جبيل"،

١٠- محمية رامية الطبيعية منشأة بموجب القانون رقم ١٩٩ تاريخ ١٨ تشرين الثاني ٢٠١١: "إنشاء محمية رامية الطبيعية في قضاء بنت جبيل"،

١١- محمية بيت ليف الطبيعية، منشأة بموجب القانون رقم ٢٠١ تاريخ ١٨ تشرين الثاني ٢٠١١: "إنشاء "محمية بيت ليف الطبيعية في قضاء بنت جبيل"،

وتبيّن أن وزارة البيئة أعدّت مشاريع المراسيم اللازمة (عدد (١١) القاضية بإقرار كل من خرائط هذه المحميات الطبيعية المذكورة أعلاه، مع الإشارة الى وجود مادة اضافية ذكرت فقط في مشاريع المراسيم العائدة للمحميات الطبيعية الصادرة قبل العام ٢٠١٠ تلغي بموجبها الخرائط الصادرة لهذه المحميات بموجب مراسيم أخرى، في حال اختلاف حدودها مع تلك المبينة في الخرائط المرفقة بمشاريع المراسيم الحالية، كون المحميات الأخرى التي صدرت لاحقاً لا يوجد لها بعد أية خرائط مُقرة رسمياً بموجب أي نصوص قانونية سابقة، وبالتالي لا تنطبق عليها هذه المادة.

وتبين لدى إستطلاع رأي مجلس شورى الدولة، أفاد بأنه يقتضي إضافة مادة إلى كل من مشاريع المراسيم المقترحة على الشكل التالي: "تبقى حدود المحمية المبيّنة في الخريطة المرفقة بهذا المرسوم، في حال الإختلاف بين حدود المحمية المبينة في القانون والحدود المبينة في الخريطة المرفقة،

وتبيّن أن وزارة البيئة لم تأخذ بهذا الرأي كون القوانين التي أنشأت هذه المحميات الطبيعية قد حددت كل منها في مادتها الأولى حدود التي تحد كل محمية طبيعية شمالا، وجنوباً، وشرقاً وغرباً ونصت على أنه تعتبر محمية طبيعية مشاعات القرى والأراضي ملك الجمهورية اللبنانية داخل هذه الحدود، أي حددت الإطار العام لحدود كل محمية, وليس الحدود الدقيقة التي تستثني الأملاك الخاصة ضمن هذا الإطار، لذلك فإن وزارة البيئة قد أعدت الخرائط المرفقة ربطاً بإعتماد الإطار العام المحدد في المادة الأولى من قانون كل محمية، وأخرجت قدر المستطاع ووفق توفر المعلومات والمستندات التي تثبت الملكيات، الأملاك الخاصة التي تمكنت من تحديدها من ضمن هذا الإطار العام, لذلك فأن حدود المحميات الطبيعية وفق الخرائط المرفقة، هي محددة بشكل أدق من الحدود المبيّنة في قانون إنشاء المحميات.

وتبيّن كذلك أن مجلس شورى الدولة أفاد أنه يقتضي حذف المواد المدرجة في مشاريع المراسيم المقترحة والتي تنص على إلغاء جميع الخرائط العائدة للمحميات والصادرة في نصوص قانونية سابقة في حال إختلاف حدودها مع حدود الخرائط المرفقة بمشاريع المراسيم المقترحة وذلك بلإعتبار أن الخرائط المرفقة بقوانين يصدرها المجلس النيابي تتمتع بقوة قانونية تفوق تلك العائدة للخرائط التي يتم إقراراها بمراسيم تتخذ في مجلس الوزراء،

وتبيّن أن وزارة البيئة لم تتقيّد بهذا الرأي بحيث وضعت هذه المادة في مشاريع المراسيم التي تقر خرائط المحميات الطبيعية المُنشأة قبل العام ٢٠٠٩، كي تلغي بموجبها الخرائط الصادرة لهذه المحميات بموجب الخطة الشاملة لترتيب الأراضي اللبنانية الصادرة بموجب المرسوم ٢٣٦٦ تاريخ ٢٠٠٩/٦/٢٠ والتي حددت الإطار العام لخرائط هذه المحميات كما بيّنته المادة الأولى من قانون إنشاء كل محمية شمالاً، وغرباً، وشرقاً، وجنوباً إنما دون الأخذ بالإعتبار ملكيات الأراضي ضمن هذا الإطار العام، مما إقتضى تحديد هذه الخرائط بشكل أدق بموجب مشاريع المراسيم الحالية، وبالتالي فإن النص القانوني الوحيد الذي سبق وحدد خرائط هذه المحميات هو المرسوم رقم ٢٣٦٦ تاريخ ٢٠٠٩/٦/٢٠ ولم يسبق أن تم تحديدها بأي قانون صادر عن مجلس النواب أو بأي نص قانوني آخر, لذلك فإن وزارة البيئة أبقت على هذه المادة مع إجراء تعديل بإستخدام " ... الصادرة في مراسيم سابقة"، عوضاً عن "... الصادرة في نصوص قانونية سابقة", حيث تصبح هذه المادة كالتالي:

"تلغى جميع الخرائط العائدة لمحمية ... الطبيعية الصادرة في مراسيم سابقة في حال إختلاف حدودها مع تلك المبينة في الخريطة المُقرّة بموجب هذا المرسوم.

وإن وزارة البيئة تعرض الموضوع على مجلس الوزراء لإتخاذ القرار المناسب بشأنه.

الجمهورية اللبنانية
وزارة البيئة

الوزير

رقم التسجيل: ٢٥٠٨/ب

بيروت، في ٥ تشرين الأول ٢٠٢٦

جانب الامانة العامة لمجلس الوزراء

الموضوع: مشاريع المراسيم (عدد ١١) القاضية بإقرار خرائط بعض المحميات الطبيعية في لبنان

المرجع:
- القانون رقم ٦٩٠ تاريخ ٢٠٠٥/٨/٢٦ (تحديد مهام وزارة البيئة وتنظيمها)
- القانون رقم ١٣٠ تاريخ ٢٠١٩/٤/٣٠ (قانون المناطق المحمية)
- قوانين انشاء المحميات الطبيعية
- المرسوم رقم ٢٢٧٥ تاريخ ٢٠٠٩/٦/١٥ (تنظيم الوحدات التابعة لوزارة البيئة وتحديد مهامها وملاكها وشروط التعيين الخاصة في بعض وظائفها) لاسيما البندين الرابع والخامس من المادة الواحدة والعشرون منه
- كتابنا الى مجلس شورى الدولة رقم ٢٥٠٨/ب تاريخ ٢٠٢٦/٧/١٠
- رأي مجلس شورى الدولة رقم ٢٠٢٥/٢٧٧-٢٠٢٦ تاريخ ٢٠٢٦/٧/٣٠ المسجل في وزارة البيئة برقم ٢٥٠٨/ب تاريخ ٢٠٢٦/٩/١

تحية طيبة،

بالإشارة الى الموضوع والمرجع المذكورين أعلاه،

وحيث ان القانون رقم ٦٩٠ تاريخ ٢٠٠٥/٨/٢٦ (تحديد مهام وزارة البيئة وتنظيمها) قد نص في مادته الثانية - الفقرة ٢٣ ان " *تعنى وزارة البيئة بجميع شؤون قطاع البيئة. وهي تتولى: تحديد المواقع الطبيعية الملائمة لأنشاء محميات طبيعية والشروط الواجب توافرها في هذه المحميات، ووضع مشاريع القوانين والانظمة اللازمة لإدارتها واستثمارها.*"،

وحيث ان وزارة البيئة بدأت بأنشاء المحميات الطبيعية في لبنان منذ العام ١٩٩٢، بموجب قوانين متعاقبة انشأت بموجبها عدة محميات طبيعية في مختلف المناطق لبنانية، كل منها بموجب قانون خاص بها، وذلك لما تشكله هذه المواقع الطبيعية والمتنوعة والمميزة من ثروة وطنية وإرثاً طبيعياً يجب المحافظة عليه للأجيال الحالية كما للأجيال القادمة،

وحيث ان هذه القوانين التي انشأت هذه المحميات الطبيعية قد حددت في مادتها الأولى الحدود التي تحد كل محمية طبيعية شمالا، وغرباً، وجنوباً، وشرقاً، ونصت على أنه تعتبر محمية طبيعية مشاعات القرى والأراضي ملك الجمهورية اللبنانية داخل هذه الحدود، الا أن القوانين المتعاقبة التي أنشأت كل محمية طبيعية قبل العام ٢٠١٤، لم ترفق بها خريطة تبين حدود كل من هذه المحميات، وقد بدأت وزارة البيئة منذ إحداث محمية أرز جاج الطبيعية بموجب القانون رقم ٢٥٧ تاريخ ٢٠١٤/٤/١٥، بإعداد خريطة تظهر حدود كل محمية طبيعية يتم إحداثها وإرفاقها بمشروع القانون القاضي بإحداث هذه المحمية، وبأعتبار هذه الخريطة جزءاً لا يتجزأ من القانون،

AA-F-14-V.1-1/4

وزارة البيئة، مركز اللعازارية، الطابق السابع، بلوك A-4 New
ص. ب.: ١١/٢٧٢٧، بيروت، لبنان - هاتف: ٩٧٦٥٥٥-١-(٩٦١)+ أو هاتف الرقم الرباعي: ١٧٨٩ - فاكس: ٩٧٦٥٣٠-١-(٩٦١)+
صفحة الإنترنت: www.moe.gov.lb

وحيث أن تفعيل الحماية داخل هذه المحميات الطبيعية وحسن تنفيذ خطط إدارتها، يتطلب وجود خرائط صادرة بشكل رسمي تظهر الحدود التقريبية للمحميات الطبيعية التي لم تصدر خرائطها بموجب قوانين احداثها، لما لذلك من أهمية ان لناحية ادارة الأنشطة المسموح بها داخل هذه المحميات الطبيعية أو لتنظيم استخدامات الاراضي في محيط هذه المحميات،

لذلك، أعدت وزارة البيئة، خرائط لكل من المحميات التالية، وذلك بناءً على المادة الاولى من قانون انشاء كل منها:

- محمية حرج اهدن الطبيعية، منشأة بموجب القانون رقم ١٢١ تاريخ ٩ آذار ١٩٩٢: انشاء محميتين طبيعيتين (في حرج اهدن وفي بعض الجزر أمام شاطئ طرابلس)"
- محمية جزيرة النخل وجزيرة سنني وجزيرة رامكين الطبيعية، منشأة بموجب القانون رقم ١٢١ تاريخ ٩ آذار ١٩٩٢: انشاء محميتين طبيعيتين (في حرج اهدن وفي بعض الجزر أمام شاطئ طرابلس)
- محمية أرز الشوف الطبيعية، منشأة بموجب القانون رقم ٥٣٢ تاريخ ٢٤ تموز ١٩٩٦: إنشاء محمية طبيعية "أرز الشوف"
- محمية شاطئ صور الطبيعية، منشأة بموجب القانون رقم ٧٠٨ تاريخ ٥ تشرين الثاني ١٩٩٨: انشاء محمية شاطئ صور الطبيعية في جفتلك رأس العين- منطقة صور العقارية
- محمية غابة أرز تنورين الطبيعية، منشأة بموجب القانون رقم ٩ تاريخ ٢٠ شباط ١٩٩٩: إنشاء محمية غابة أرز تنورين الطبيعية
- محمية اليمونة الطبيعية، منشأة بموجب القانون رقم ١٠ تاريخ ٢٠ شباط ١٩٩٩: إنشاء محمية طبيعية في اليمونة
- محمية بنتاعل الطبيعية، منشأة بموجب القانون رقم ١١ تاريخ ٢٠ شباط ١٩٩٩: إنشاء محمية طبيعية في بنتاعل
- محمية مشاع شننعير الطبيعية، منشأة بموجب القانون رقم ١٢٢ تاريخ ٢٣ تموز ٢٠١٠: إنشاء محمية "مشاع شننعير الطبيعية" في قضاء كسروان - الفتوح
- محمية كفرا الطبيعية، منشأة بموجب القانون رقم ١٩٨ تاريخ ١٨ تشرين الثاني ٢٠١١: إنشاء "محمية كفرا الطبيعية " في قضاء بنت جبيل
- محمية رامية الطبيعية، منشأة بموجب القانون رقم ١٩٩ تاريخ ١٨ تشرين الثاني ٢٠١١: إنشاء "محمية رامية الطبيعية " في قضاء بنت جبيل
- محمية بيت ليف الطبيعية، منشأة بموجب القانون رقم ٢٠١ تاريخ ١٨ تشرين الثاني ٢٠١١: إنشاء "محمية بيت ليف الطبيعية " في قضاء بنت جبيل

وحيث أعدّت وزارة البيئة مشاريع المراسيم اللازمة (عدد ١١) القاضية بإقرار كل من خرائط هذه المحميات الطبيعية المذكورة أعلاه، مع الإشارة الى وجود مادة اضافية ذكرت فقط في مشاريع المراسيم العائدة للمحميات الطبيعية الصادرة قبل العام ٢٠١٠ تلغي بموجبها الخرائط الصادرة لهذه المحميات بموجب مراسيم أخرى، في حال اختلاف حدودها مع تلك المبينة في الخرائط المرفقة بمشاريع المراسيم الحالية، كون المحميات الأخرى التي صدرت لاحقاً، لا يوجد لها بعد أية خرائط مقرّة رسمياً بموجب أي نصوص قانونية سابقة، وبالتالي لا تنطبق عليها هذه المادة،

AA-F-14-V.1-2/4

الوزير

وحيث أن وزارة البيئة قد أودعت مجلس شورى الدولة مشاريع المراسيم المذكورة بموجب كتاب الوزارة رقم ٢٥٠٨/ب تاريخ ٢٠٢٦/٧/١٠، وقد وردنا رأي مجلس شورى الدولة رقم ٢٠٢٥/٢٧٧-٢٠٢٦ تاريخ ٢٠٢٦/٧/٣٠، الذي وافق على مشاريع المراسيم المقترحة بعد الأخذ بالملاحظات المبيّنة من قبله،

وحيث أن وزارة البيئة قد أخذت بغالبية ملاحظات مجلس شورى الدولة، بما فيها الرأي المتعلق بمحمية كرم شباط الطبيعية التي انشأت بموجب قرار وزير البيئة رقم ١/١٤ تاريخ ١٩٩٥/١٠/٦ حيث يفيد المجلس بأن هذا القرار قابل للطعن كون إنشاء المحميات يتطلب استصدار قانون، وبالتالي فإن الوزارة سوف تأجل موضوع البت بخريطتها لحين العمل على إستصدار قانون لإنشائها،

إنما لم تدخل الوزارة ملاحظتين تقدم بها مجلس شورى الدولة، وذلك للأسباب المبينة في الجدول المرفق ربطاً،

بناء عليه، نودعكم ربطاً:
- جدول يبين ملاحظات مجلس شورى الدولة التي لم يتم الأخذ بها، مع ذكر الأسباب
- مشاريع المراسيم (عدد ١١) القاضية بإقرار خرائط المحميات الطبيعية المذكورة أعلاه، بعد إدخال بعض ملاحظات مجلس شورى الدولة عليها
- الأسباب الموجبة
- خريطة لكل محمية طبيعية مرفقة بكل مشروع مرسوم والتي تعد جزءاً لا يتجزأ منه

متمنين عليكم عرض مشاريع المراسيم على مقام مجلس الوزراء من اجل اعطائها مجراها القانوني، وتفضلوا بقبول فائق الإحترام.

رئاسة مجلس الوزراء
رقم ٤٠٦٩ / ١١
٥ كانون الأول ٢٠٢٦

الجمهورية اللبنانية وزارة البيئة

وزيرة البيئة
د. تمارا الزين

ديوان الوزارة
٥-١٠-٢٠٢٦
١١٦٤

مرفق ربطاً:
- مشاريع المراسيم (عدد ١١) القاضية بإقرار خرائط بعض المحميات الطبيعية مرفقة بالخرائط، مع الاسباب الموجبة
- رأي مجلس شورى الدولة رقم ٢٠٢٥/٢٧٧-٢٠٢٦ تاريخ ٢٠٢٦/٧/٣٠
- جدول يبين ملاحظات مجلس شورى الدولة التي لم يتم الأخذ بها، مع ذكر الأسباب

AA-F-14-V.1-3/4

مرسوم رقم
إقرار خريطة محمية حرج اهدن الطبيعية

ان رئيس الجمهورية،
بناء على الدستور،

بناء على المرسوم رقم ٥٣ تاريخ ٢٠٢٥/٢/٨ (تشكيل الحكومة)،
بناء على المادة الأولى من القانون رقم ٢١٦ تاريخ ٢ نيسان ١٩٩٣ (إحداث وزارة البيئة)،
بناء على القانون رقم ٦٩٠ تاريخ ٢٦ آب ٢٠٠٥ (تحديد مهام وزارة البيئة وتنظيمها)،
بناء على القانون رقم ١٣٠ تاريخ ٢٠١٩/٤/٣٠ (قانون المناطق المحمية)،
بناء على المادة الاولى من القانون رقم ١٢١ تاريخ ٩ آذار ١٩٩٢: انشاء محميتين طبيعيتين (في حرج اهدن وفي بعض الجزر أمام شاطئ طرابلس)"،
بناء على اقتراح وزير البيئة،
وبعد استشارة مجلس شورى الدولة بموجب الرأي رقم ٢٠٢٥/٢٧٧-٢٠٢٦ تاريخ ٢٠٢٦/٧/٣٠،
وبعد موافقة مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ،

يرســـم ما يأتـــي،

المادة الاولى: تقر **خريطة محمية حرج اهدن الطبيعية** (مساحة: حوالي١٤١٠هكتار) المرفقة بهذا المرسوم والتي تعد جزءاً لا يتجزأ منه.

المادة الثانية: تلتزم الوزارات والإدارات والمؤسسات العامة والمصالح المستقلة والبلديات والاتحادات البلدية المعنية، والجهات الخاصة المعنية، باعتماد الحدود المبينة بهذه الخريطة في كل شأن من عملها له علاقة بالأنشطة والاستخدامات داخل **محمية حرج اهدن الطبيعية** وفي محيطها وفقاً للقوانين والأنظمة المرعية الاجراء التي ترعى هذه المحمية.

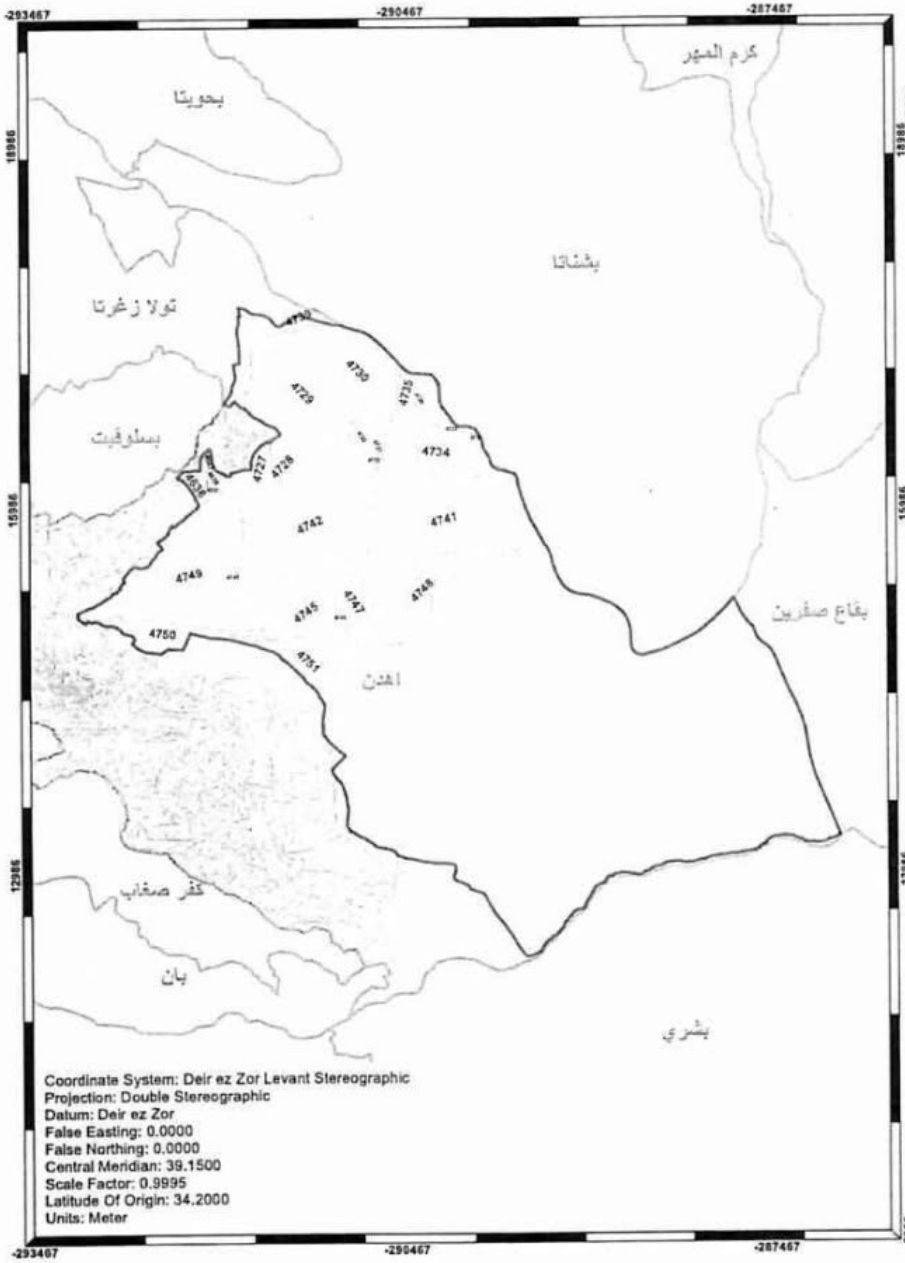
المادة الثالثة: تلغى جميع الخرائط العائدة لمحمية حرج اهدن الطبيعية الصادرة في مراسيم سابقة، في حال اختلاف حدودها مع تلك المبينة في الخريطة المقّرة بموجب هذا المرسوم.

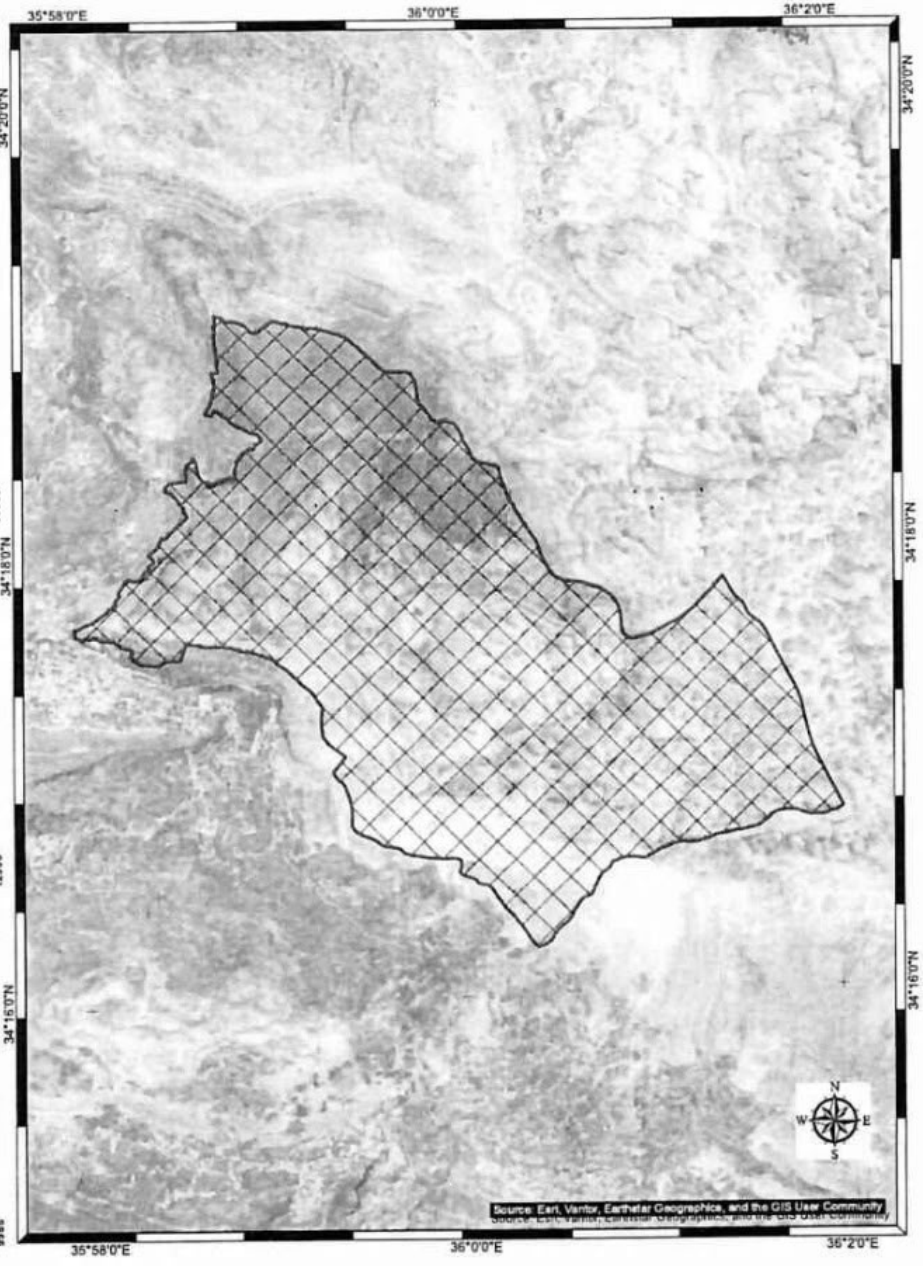
المادة الرابعة: ينشر هذا المرســوم في الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريـخ نشـــره.

بعبدا في / /

صدر عن رئيس الجمهورية
رئيس مجلس الوزراء

وزير البيئة





الجمهورية اللبنانية

محمية حرج اهدن الطبيعية
منشأة بموجب القانون رقم ١٢١
تاريخ ١٩٩٢/٣/٩

خريطة المحمية
المقرة بموجب المرسوم رقم.....
تاريخ .....

القاضي باقرار خريطة محمية حرج اهدن الطبيعية

صدر عن

رئيس الجمهورية

رئيس مجلس الوزراء

وزير البيئة

بعبدا في:

مفتاح الخريطة

حدود المحمية

محمية حرج اهدن الطبيعية

مساحة المحمية: ١٤١٠ هكتار

مقياس الخريطة: ١:٣٥٠٠٠

اعداد الخريطة: وزارة البيئة

مرسوم رقم
إقرار خريطة محمية جزيرة النخل وجزيرة سنني وجزيرة رامكين الطبيعية

ان رئيس الجمهورية،
بناء على الدستور،

بناء على المرسوم رقم ٥٣ تاريخ ٢٠٢٥/٢/٨ (تشكيل الحكومة)،
بناء على المادة الأولى من القانون رقم ٢١٦ تاريخ ٢ نيسان ١٩٩٣ (إحداث وزارة البيئة)،
بناء على القانون رقم ٦٩٠ تاريخ ٢٦ آب ٢٠٠٥ (تحديد مهام وزارة البيئة وتنظيمها)،
بناء على القانون رقم ١٣٠ تاريخ ٢٠١٩/٤/٣٠ (قانون المناطق المحمية)،
بناء على المادة الاولى من القانون رقم ١٢١ تاريخ ٩ آذار ١٩٩٢: انشاء محميتين طبيعيتين (في حرج اهدن وفي بعض الجزر أمام شاطئ طرابلس)"،
بناء على اقتراح وزير البيئة،
وبعد استشارة مجلس شورى الدولة بموجب الرأي رقم ٢٠٢٥/٢٧٧-٢٠٢٦ تاريخ ٢٠٢٦/٧/٣٠،
وبعد موافقة مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ،

يرســـم ما يأتـــي،

المادة الاولى: تقر **خريطة محمية جزيرة النخل وجزيرة سنني وجزيرة رامكين الطبيعية** (مساحة: حوالي ٤١٧,٥ هكتار) المرفقة بهذا المرسوم والتي تعد جزءاً لا يتجزأ منه.

المادة الثانية: تلتزم الوزارات والإدارات والمؤسسات العامة والمصالح المستقلة والبلديات والاتحادات البلدية المعنية، والجهات الخاصة المعنية، باعتماد الحدود المبينة بهذه الخريطة في كل شأن من عملها له علاقة بالأنشطة والاستخدامات داخل **محمية جزيرة النخل وجزيرة سنني وجزيرة رامكين الطبيعية** وفي محيطها وفقاً للقوانين والأنظمة المرعية الاجراء التي ترعى هذه المحمية.

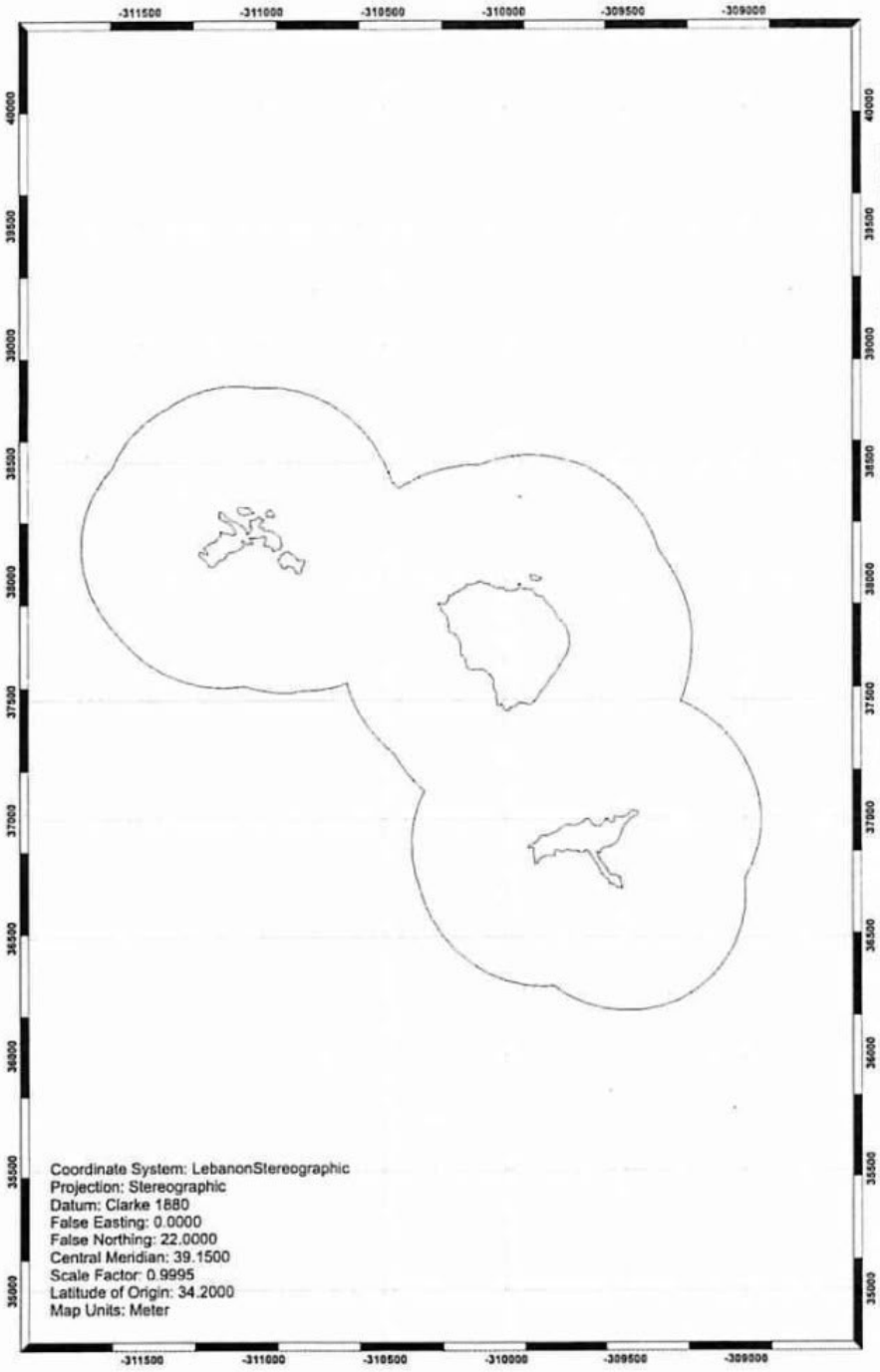
المادة الثالثة: تلغى جميع الخرائط العائدة لمحمية جزيرة النخل وجزيرة سنني وجزيرة رامكين الطبيعية الصادرة في مراسيم سابقة، في حال اختلاف حدودها مع تلك المبينة في الخريطة المقّرة بموجب هذا المرسوم.

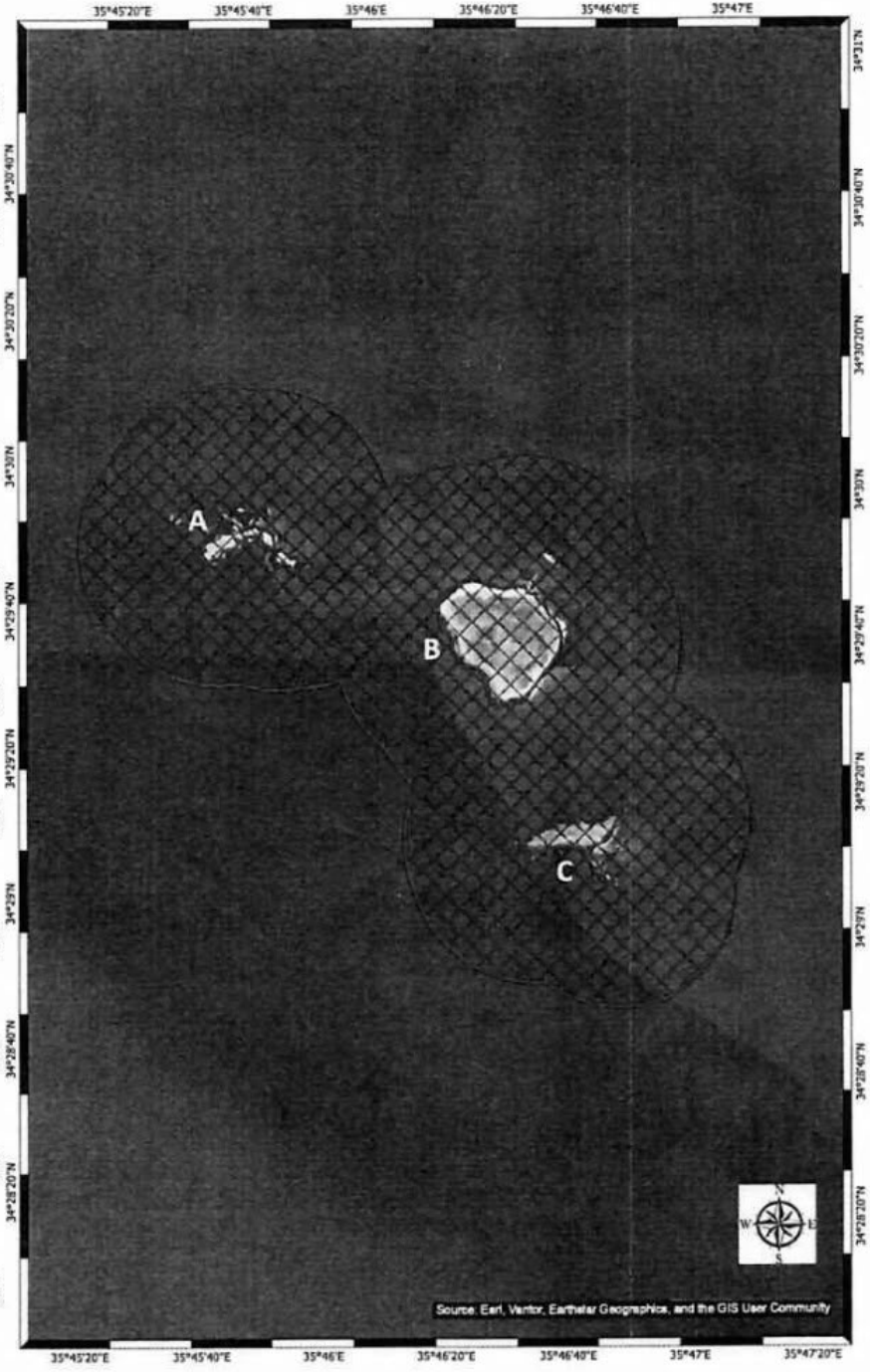
المادة الرابعة: ينشر هذا المرســوم في الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريـخ نشـــره.

بعبدا في / /

صدر عن رئيس الجمهورية
رئيس مجلس الوزراء

وزير البيئة





الجمهورية اللبنانية

محمية جزيرة النخل وجزيرة سنني وجزيرة رامكين الطبيعية

منشأة بموجب القانون رقم ١٢١

تاريخ ١٩٩٢\٠٣\٠٩

خريطة المحمية

المقرة بموجب المرسوم رقم.....

تاريخ .....

القاضي بإقرار خريطة محمية جزيرة النخل وجزيرة سنني وجزيرة رامكين الطبيعية

صدر عن

رئيس الجمهورية

رئيس مجلس الوزراء

وزارة البيئة

بعيدا في:

مفتاح الخريطة

_____ حدود المحمية

محمية جزيرة النخل وجزيرة سنني وجزيرة رامكين الطبيعية

مساحة المحمية: ٤١٧,٥ هكتار

مقياس الخريطة: ١:٧٠٠٠

إعداد الخريطة: وزارة البيئة

مرسوم رقم
إقرار خريطة محمية أرز الشوف الطبيعية

ان رئيس الجمهورية،
بناء على الدستور،

بناء على المرسوم رقم ٥٣ تاريخ ٢٠٢٥/٢/٨ (تشكيل الحكومة)،
بناء على المادة الأولى من القانون رقم ٢١٦ تاريخ ٢ نيسان ١٩٩٣ (إحداث وزارة البيئة)،
بناء على القانون رقم ٦٩٠ تاريخ ٢٦ آب ٢٠٠٥ (تحديد مهام وزارة البيئة وتنظيمها)،
بناء على القانون رقم ١٣٠ تاريخ ٢٠١٩/٤/٣٠ (قانون المناطق المحمية)،
بناء على المادة الاولى من القانون القانون رقم ٥٣٢ تاريخ ٢٤ تموز ١٩٩٦: إنشاء محمية طبيعية "أرز الشوف"،
بناء على اقتراح وزير البيئة،
وبعد استشارة مجلس شورى الدولة بموجب الرأي رقم ٢٠٢٥/٢٧٧-٢٠٢٦ تاريخ ٢٠٢٦/٧/٣٠،
وبعد موافقة مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ،

يرســـم ما يأتـــي،

المادة الاولى: تقر **خريطة محمية أرز الشوف الطبيعية** (مساحة: حوالي ٩٩٦٢هكتار) المرفقة بهذا المرسوم والتي تعد جزءاً لا يتجزأ منه.

المادة الثانية: تلتزم الوزارات والإدارات والمؤسسات العامة والمصالح المستقلة والبلديات والاتحادات البلدية المعنية، والجهات الخاصة المعنية، باعتماد الحدود المبينة بهذه الخريطة في كل شأن من عملها له علاقة بالأنشطة والاستخدامات داخل **محمية أرز الشوف الطبيعية** وفي محيطها وفقاً للقوانين والأنظمة المرعية الاجراء التي ترعى هذه المحمية.

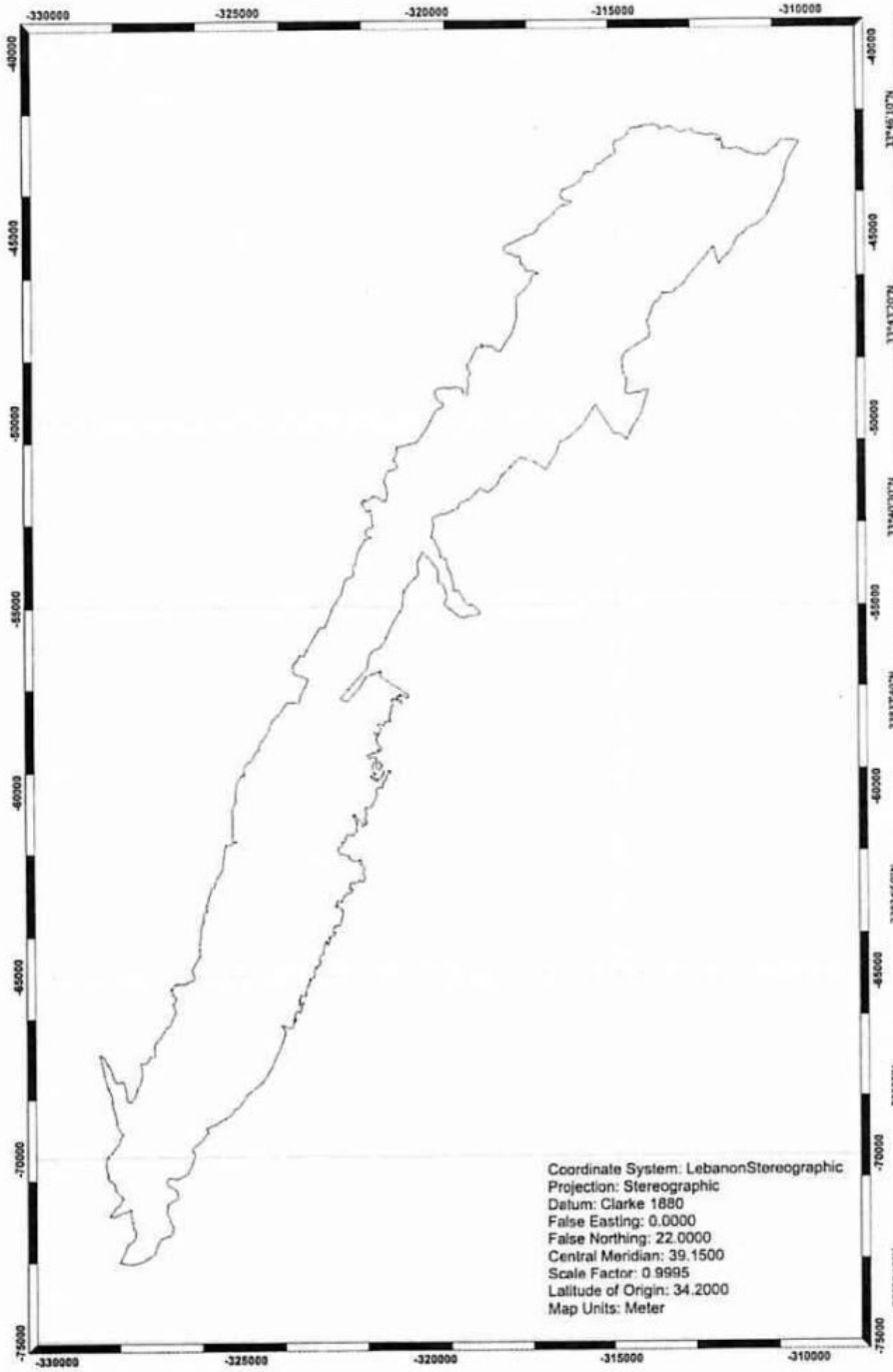
المادة الثالثة: تلغى جميع الخرائط العائدة لمحمية أرز الشوف الطبيعية الصادرة في مراسيم سابقة، في حال اختلاف حدودها مع تلك المبينة في الخريطة المقّرة بموجب هذا المرسوم.

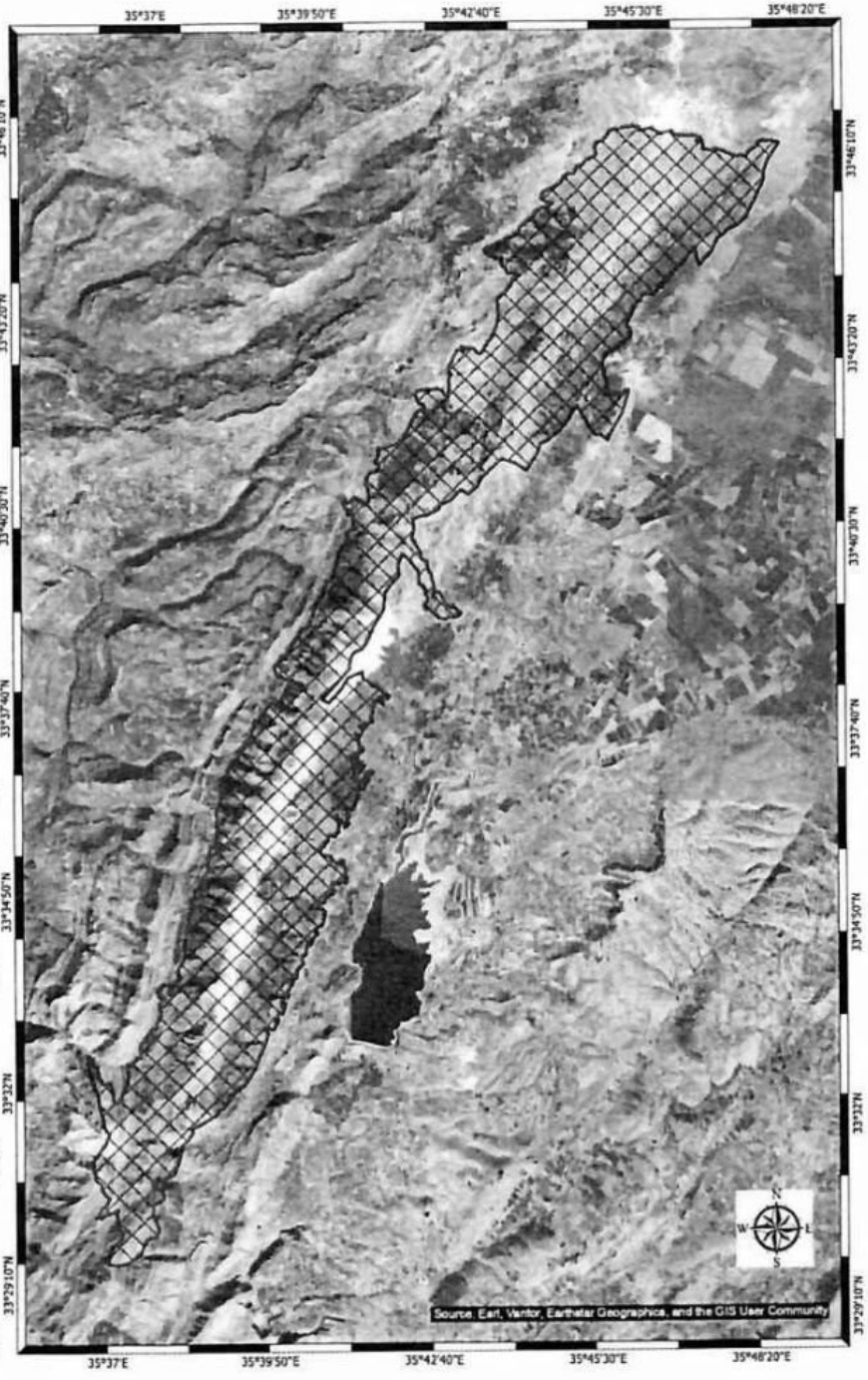
المادة الرابعة: ينشر هذا المرســوم في الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريـخ نشـــره.

بعبدا في / /

صدر عن رئيس الجمهورية
رئيس مجلس الوزراء

وزير البيئة





الجمهورية اللبنانية

محمية أرز الشوف الطبيعية
منشأة بموجب القانون رقم ٥٣٢
تاريخ ٢٤\٠٧\١٩٩٦

خريطة المحمية
المقرة بموجب المرسوم رقم.....
تاريخ .....

القاضي باقرار خريطة محمية ارز الشوف الطبيعية

صدر عن

رئيس الجمهورية

رئيس مجلس الوزراء

وزارة البيئة

بعبدا في:

مفتاح الخريطة

حدود المحمية

محمية أرز الشوف الطبيعية

مساحة المحمية: ٩٩٦٢ هكتار

مقياس الخريطة: ١:٤٥٠٠٠

إعداد الخريطة: وزارة البيئة

٤

مرسوم رقم
إقرار خريطة محمية شاطىء صور الطبيعية

ان رئيس الجمهورية،
بناء على الدستور،

بناء على المرسوم رقم ٥٣ تاريخ ٢٠٢٥/٢/٨ (تشكيل الحكومة)،
بناء على المادة الأولى من القانون رقم ٢١٦ تاريخ ٢ نيسان ١٩٩٣ (إحداث وزارة البيئة)،
بناء على القانون رقم ٦٩٠ تاريخ ٢٦ آب ٢٠٠٥ (تحديد مهام وزارة البيئة وتنظيمها)،
بناء على القانون رقم ١٣٠ تاريخ ٢٠١٩/٤/٣٠ (قانون المناطق المحمية)،
بناء على المادة الاولى من القانون رقم ٧٠٨ تاريخ ٥ تشرين الثاني ١٩٩٨: انشاء محمية شاطئ صور الطبيعية في جفتلك رأس العين- منطقة صور العقارية،
بناء على اقتراح وزير البيئة،
وبعد استشارة مجلس شورى الدولة بموجب الرأي رقم ٢٠٢٥/٢٧٧-٢٠٢٦ تاريخ ٢٠٢٦/٧/٣٠،
وبعد موافقة مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ،

يرســـم ما يأتـــي،

المادة الاولى: تقر **خريطة محمية شاطىء صور الطبيعية** (مساحة: حوالي١٢١٩٤،٥ هكتار) المرفقة بهذا المرسوم والتي تعد جزءاً لا يتجزأ منه.

المادة الثانية: تلتزم الوزارات والإدارات والمؤسسات العامة والمصالح المستقلة والبلديات والاتحادات البلدية المعنية، والجهات الخاصة المعنية، باعتماد الحدود المبينة بهذه الخريطة في كل شأن من عملها له علاقة بالأنشطة والاستخدامات داخل **محمية شاطىء صور الطبيعية** وفي محيطها وفقاً للقوانين والأنظمة المرعية الاجراء التي ترعى هذه المحمية.

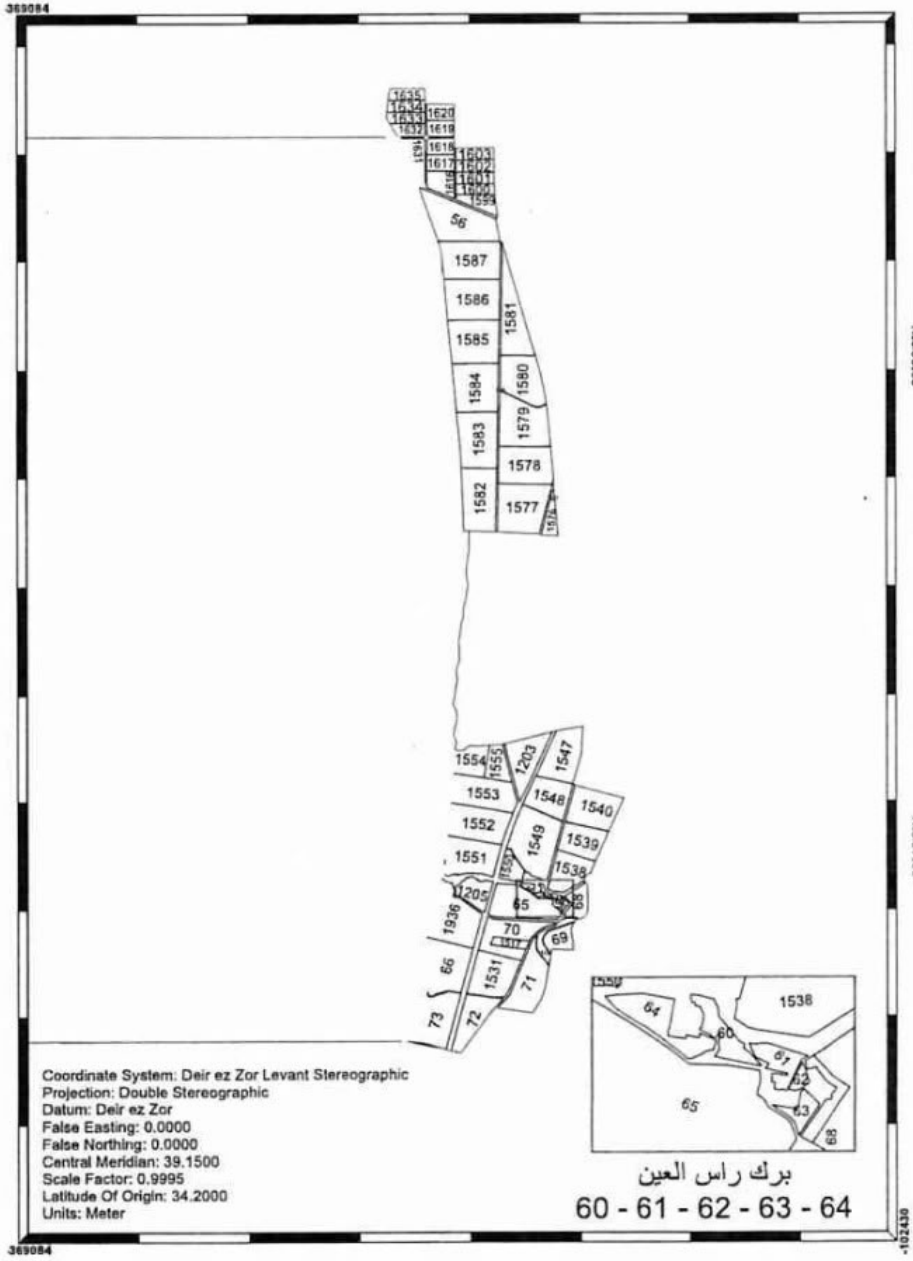
المادة الثالثة: تلغى جميع الخرائط العائدة لمحمية شاطىء صور الطبيعية الصادرة في مراسيم سابقة، في حال اختلاف حدودها مع تلك المبينة في الخريطة المقّرة بموجب هذا المرسوم.

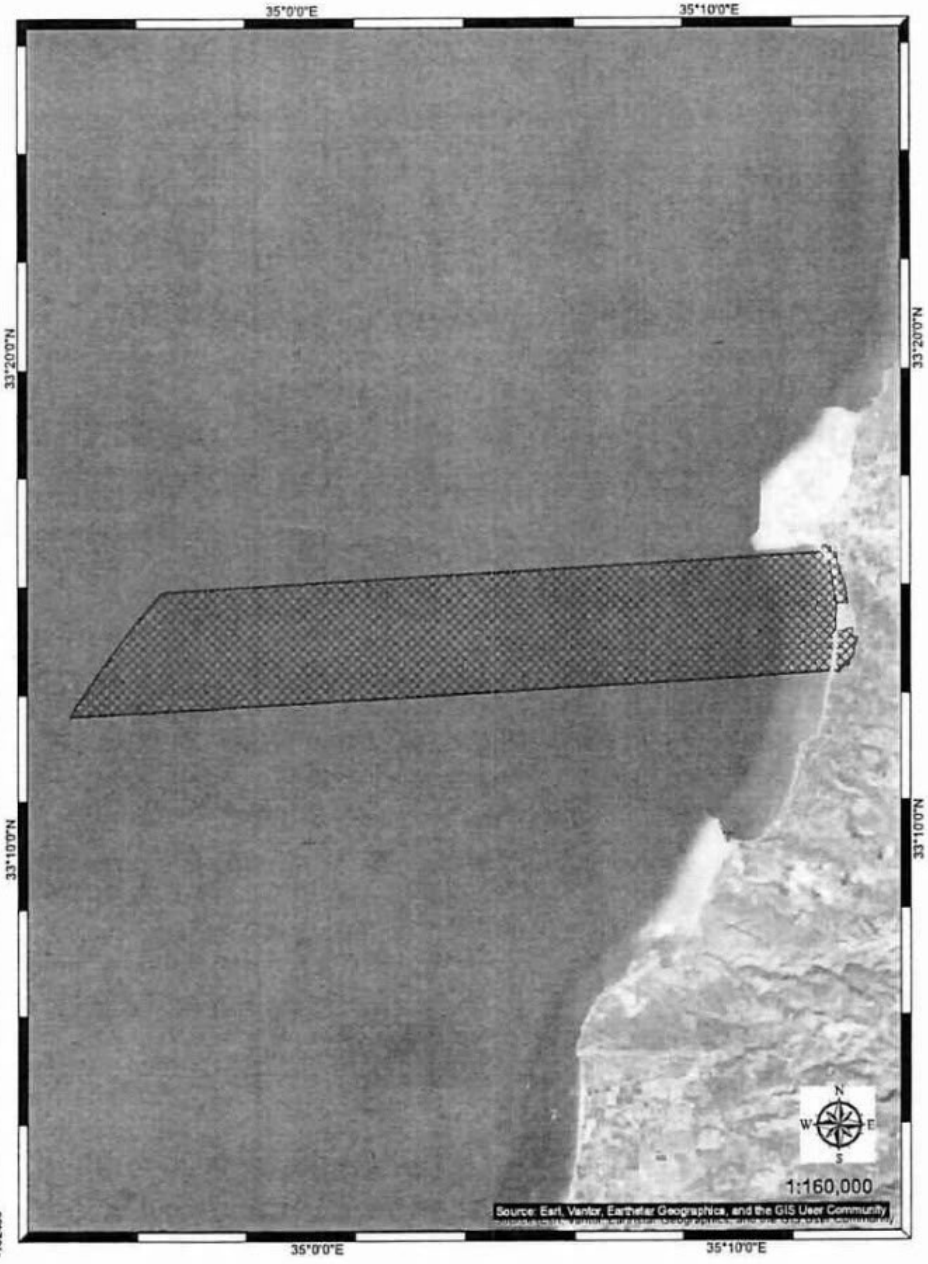
المادة الرابعة: ينشر هذا المرســوم في الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريـخ نشـــره.

بعبدا في / /

صدر عن رئيس الجمهورية
رئيس مجلس الوزراء

وزير البيئة





الجمهورية اللبنانية

محمية شاطئ صور الطبيعية
منشأة بموجب القانون رقم ٧٠٨
تاريخ ١٩٩٨/١١/٥

خريطة المحمية
المقرة بموجب المرسوم رقم.....
تاريخ .....

القاضي باقرار خريطة محمية شاطئ صور الطبيعية

صدر عن

رئيس الجمهورية

رئيس مجلس الوزراء

وزير البيئة

بعيدا في:

مفتاح الخريطة

الشاطئ الرملي
المساحة البحرية
المساحة البرية
حدود المحمية

المساحة الإجمالية: ١٢١٩٤،٥ هكتار
المساحة البرية بما فيها الشاطئ: ١٨٥ هكتار
المساحة البحرية: ١٢٠٠٩،٥ هكتار

اعداد الخريطة: وزارة البيئة

(٥)

مرسوم رقم
إقرار خريطة محمية غابة أرز تنورين الطبيعية

ان رئيس الجمهورية،
بناء على الدستور،

بناء على المرسوم رقم ٥٣ تاريخ ٢٠٢٥/٢/٨ (تشكيل الحكومة)،
بناء على المادة الأولى من القانون رقم ٢١٦ تاريخ ٢ نيسان ١٩٩٣ (إحداث وزارة البيئة)،
بناء على القانون رقم ٦٩٠ تاريخ ٢٦ آب ٢٠٠٥ (تحديد مهام وزارة البيئة وتنظيمها)،
بناء على القانون رقم ١٣٠ تاريخ ٢٠١٩/٤/٣٠ (قانون المناطق المحمية)،
بناء على المادة الاولى من القانون رقم ٩ تاريخ ٢٠ شباط ١٩٩٩: إنشاء محمية غابة أرز تنورين الطبيعية،
بناء على اقتراح وزير البيئة،
وبعد استشارة مجلس شورى الدولة بموجب الرأي رقم ٢٠٢٥/٢٧٧-٢٠٢٦ تاريخ ٢٠٢٦/٧/٣٠،
وبعد موافقة مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ،

يرســـم ما يأتـــي،

المادة الاولى: تقر **خريطة محمية غابة أرز تنورين الطبيعية** (مساحة: حوالي ١٩٥هكتار) المرفقة بهذا المرسوم والتي تعد جزءاً لا يتجزأ منه.

المادة الثانية: تلتزم الوزارات والإدارات والمؤسسات العامة والمصالح المستقلة والبلديات والاتحادات البلدية المعنية، والجهات الخاصة المعنية، باعتماد الحدود المبينة بهذه الخريطة في كل شأن من عملها له علاقة بالأنشطة والاستخدامات داخل **محمية غابة أرز تنورين الطبيعية** وفي محيطها وفقاً للقوانين والأنظمة المرعية الاجراء التي ترعى هذه المحمية.

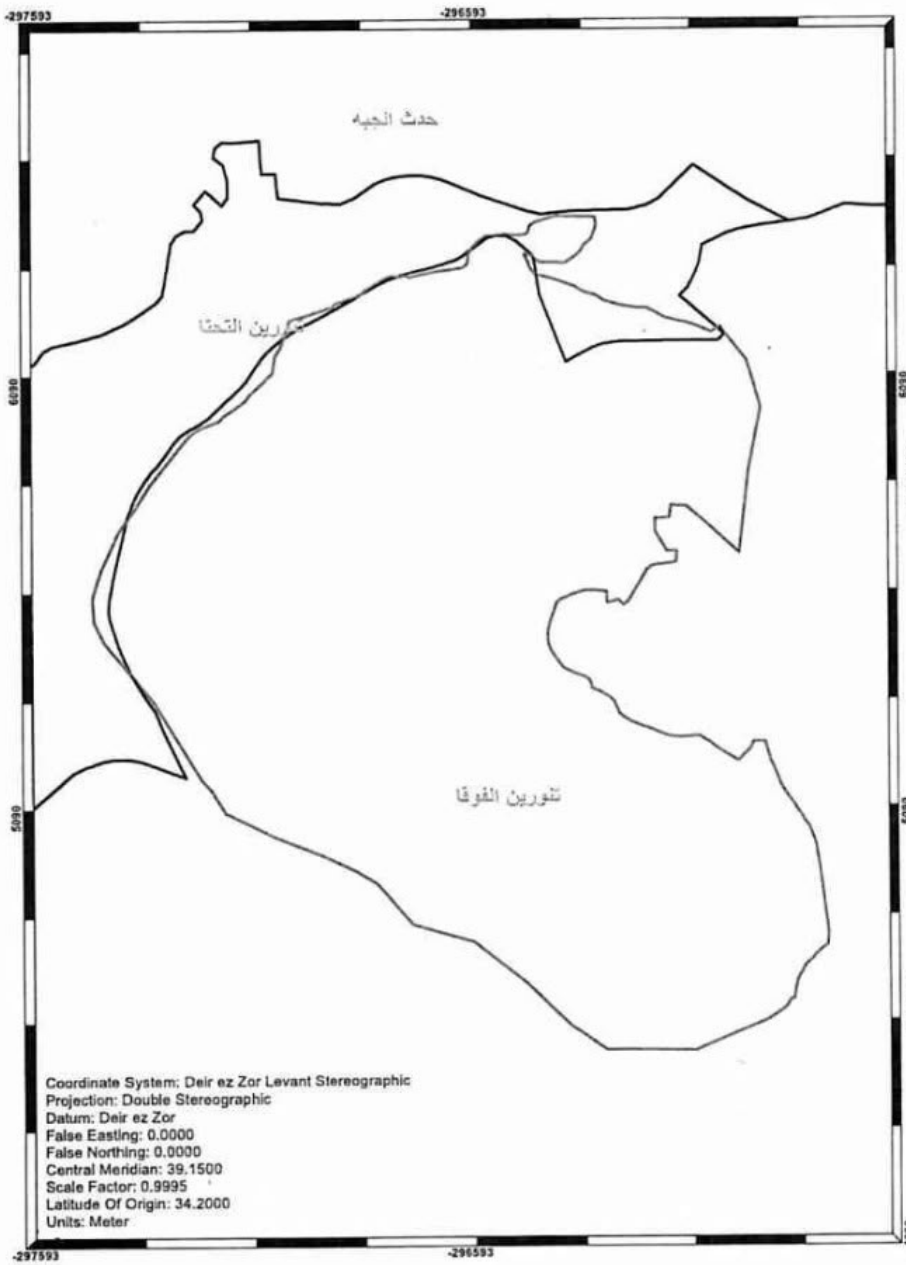
المادة الثالثة: تلغى جميع الخرائط العائدة لمحمية غابة أرز تنورين الطبيعية الصادرة في مراسيم سابقة، في حال اختلاف حدودها مع تلك المبينة في الخريطة المقَرة بموجب هذا المرسوم.

المادة الرابعة: ينشر هذا المرســوم في الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريـخ نشـــره.

بعبدا في / /

صدر عن رئيس الجمهورية
رئيس مجلس الوزراء

وزير البيئة





الجمهورية اللبنانية

محمية غابة أرز تنورين الطبيعية
منشأة بموجب القانون رقم ٩
تاريخ ١٩٩٩/٢/٢٠

خريطة المحمية
المقرة بموجب المرسوم رقم.....
تاريخ .....

القاضي باقرار خريطة محمية
غابة أرز تنورين الطبيعية

صدر عن

رئيس الجمهورية

رئيس مجلس الوزراء

وزير البيئة

بعيدا في:

مفتاح الخريطة

حدود المحمية

محمية غابة أرز تنورين الطبيعية

مساحة المحمية: ١٩٥ هكتار

مقياس الخريطة: ١:١٠،٠٠٠

اعداد الخريطة: وزارة البيئة

مرسوم رقم
إقرار خريطة محمية اليمونة الطبيعية

ان رئيس الجمهورية،
بناء على الدستور،

بناء على المرسوم رقم ٥٣ تاريخ ٢٠٢٥/٢/٨ (تشكيل الحكومة)،
بناء على المادة الأولى من القانون رقم ٢١٦ تاريخ ٢ نيسان ١٩٩٣ (إحداث وزارة البيئة)،
بناء على القانون رقم ٦٩٠ تاريخ ٢٦ آب ٢٠٠٥ (تحديد مهام وزارة البيئة وتنظيمها)،
بناء على القانون رقم ١٣٠ تاريخ ٢٠١٩/٤/٣٠ (قانون المناطق المحمية)،
بناء على المادة الاولى من القانون رقم ١٠ تاريخ ٢٠ شباط ١٩٩٩: إنشاء محمية طبيعية في اليمونة،
بناء على اقتراح وزير البيئة،
وبعد استشارة مجلس شورى الدولة بموجب الرأي رقم ٢٠٢٥/٢٧٧-٢٠٢٦ تاريخ ٢٠٢٦/٧/٣٠،
وبعد موافقة مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ،

يرســـم ما يأتـــي،

المادة الاولى: تقر **خريطة محمية اليمونة الطبيعية** (مساحة: حوالي ١٩٨٤ هكتار) المرفقة بهذا المرسوم والتي تعد جزءاً لا يتجزأ منه.

المادة الثانية: تلتزم الوزارات والإدارات والمؤسسات العامة والمصالح المستقلة والبلديات والاتحادات البلدية المعنية، والجهات الخاصة المعنية، باعتماد الحدود المبينة بهذه الخريطة في كل شأن من عملها له علاقة بالأنشطة والاستخدامات داخل **محمية اليمونة الطبيعية** وفي محيطها وفقاً للقوانين والأنظمة المرعية الاجراء التي ترعى هذه المحمية.

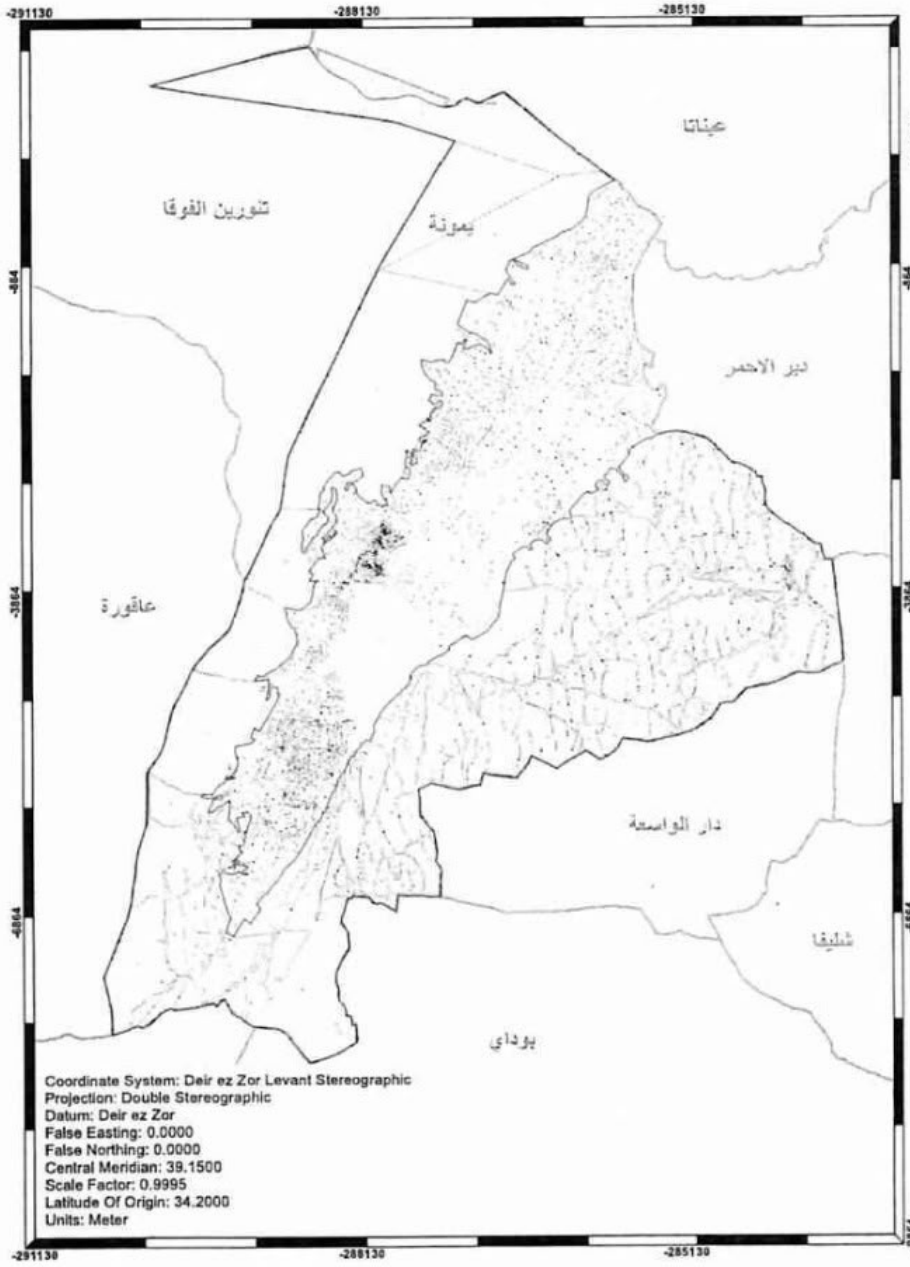
المادة الثالثة: تلغى جميع الخرائط العائدة لمحمية اليمونة الطبيعية الصادرة في مراسيم سابقة، في حال اختلاف حدودها مع تلك المبينة في الخريطة المقّرة بموجب هذا المرسوم.

المادة الرابعة: ينشر هذا المرســوم في الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريــخ نشـــره.

بعبدا في / /

صدر عن رئيس الجمهورية
رئيس مجلس الوزراء

وزير البيئة





الجمهورية اللبنانية

محمية اليمونة الطبيعية
منشأة بموجب القانون رقم ١٠
تاريخ ١٩٩٩/٢/٢٠

خريطة المحمية
المقرة بموجب المرسوم رقم.....
تاريخ.....

القاضي باقرار خريطة محمية اليمونة الطبيعية

صدر عن

رئيس الجمهورية

رئيس مجلس الوزراء

وزير البيئة

بعيدا في:

مفتاح الخريطة

حدود المحمية

محمية اليمونة الطبيعية

مساحة المحمية: ١٩٨٤ هكتار

مقياس الخريطة: ١:٤٠,٠٠٠

اعداد الخريطة: وزارة البيئة

مرسوم رقم
إقرار خريطة محمية بنتاعل الطبيعية

ان رئيس الجمهورية،
بناء على الدستور،

بناء على المرسوم رقم ٥٣ تاريخ ٢٠٢٥/٢/٨ (تشكيل الحكومة)،
بناء على المادة الأولى من القانون رقم ٢١٦ تاريخ ٢ نيسان ١٩٩٣ (إحداث وزارة البيئة)،
بناء على القانون رقم ٦٩٠ تاريخ ٢٦ آب ٢٠٠٥ (تحديد مهام وزارة البيئة وتنظيمها)،
بناء على القانون رقم ١٣٠ تاريخ ٢٠١٩/٤/٣٠ (قانون المناطق المحمية)،
بناء على المادة الاولى من القانون رقم ١١ تاريخ ٢٠ شباط ١٩٩٩: إنشاء محمية طبيعية في بنتاعل،
بناء على اقتراح وزير البيئة،
وبعد استشارة مجلس شورى الدولة بموجب الرأي رقم ٢٠٢٥/٢٧٧-٢٠٢٦ تاريخ ٢٠٢٦/٧/٣٠،
وبعد موافقة مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ،

يرســـم ما يأتـــي،

المادة الاولى: تقر **خريطة محمية بنتاعل الطبيعية** (مساحة: حوالي٧٥ هكتار) المرفقة بهذا المرسوم والتي تعد جزءاً لا يتجزأ منه.

المادة الثانية: تلتزم الوزارات والإدارات والمؤسسات العامة والمصالح المستقلة والبلديات والاتحادات البلدية المعنية، والجهات الخاصة المعنية، باعتماد الحدود المبينة بهذه الخريطة في كل شأن من عملها له علاقة بالأنشطة والاستخدامات داخل **محمية بنتاعل الطبيعية** وفي محيطها وفقاً للقوانين والأنظمة المرعية الاجراء التي ترعى هذه المحمية.

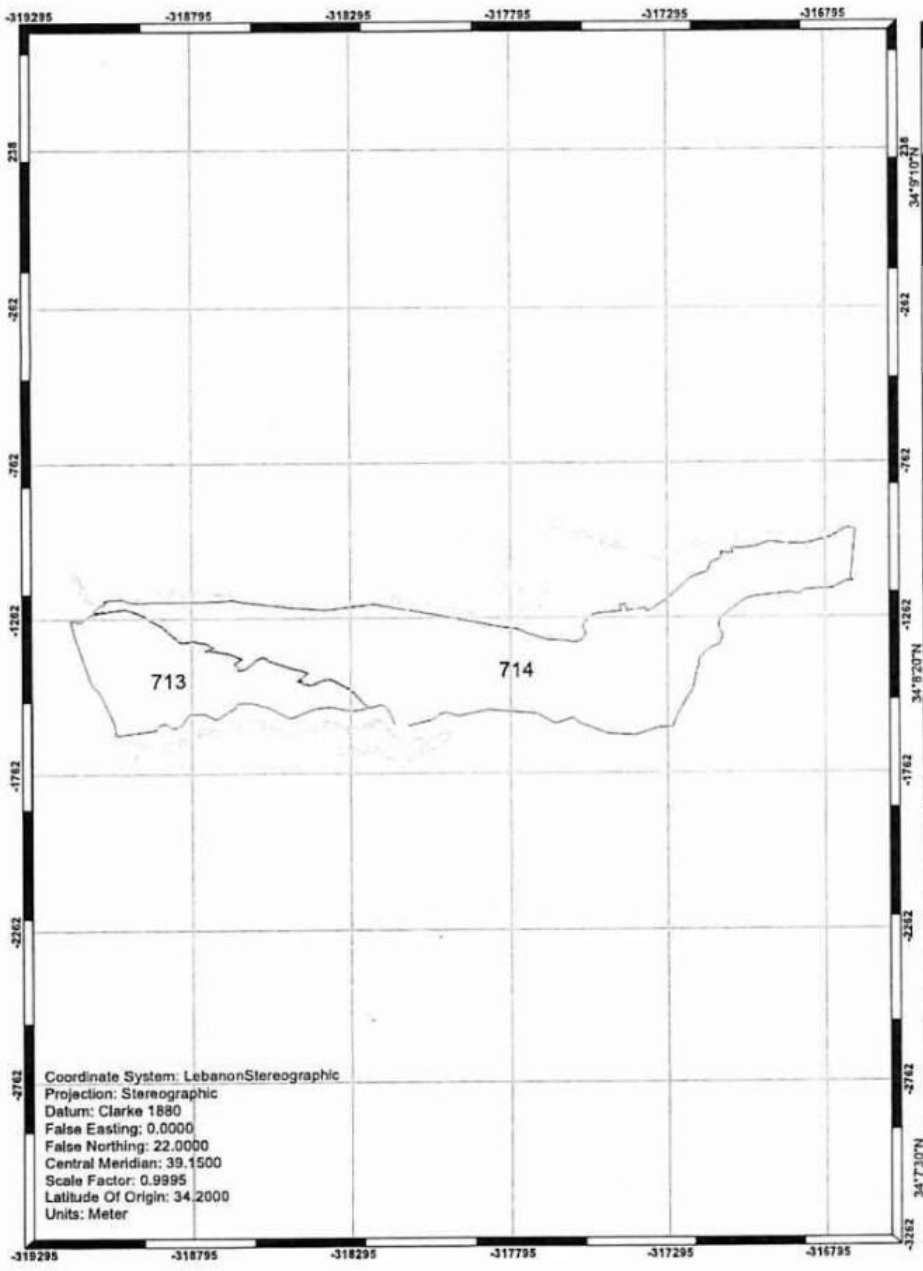
المادة الثالثة: تلغى جميع الخرائط العائدة لمحمية بنتاعل الطبيعية الصادرة في مراسيم سابقة، في حال اختلاف حدودها مع تلك المبينة في الخريطة المقّرة بموجب هذا المرسوم.

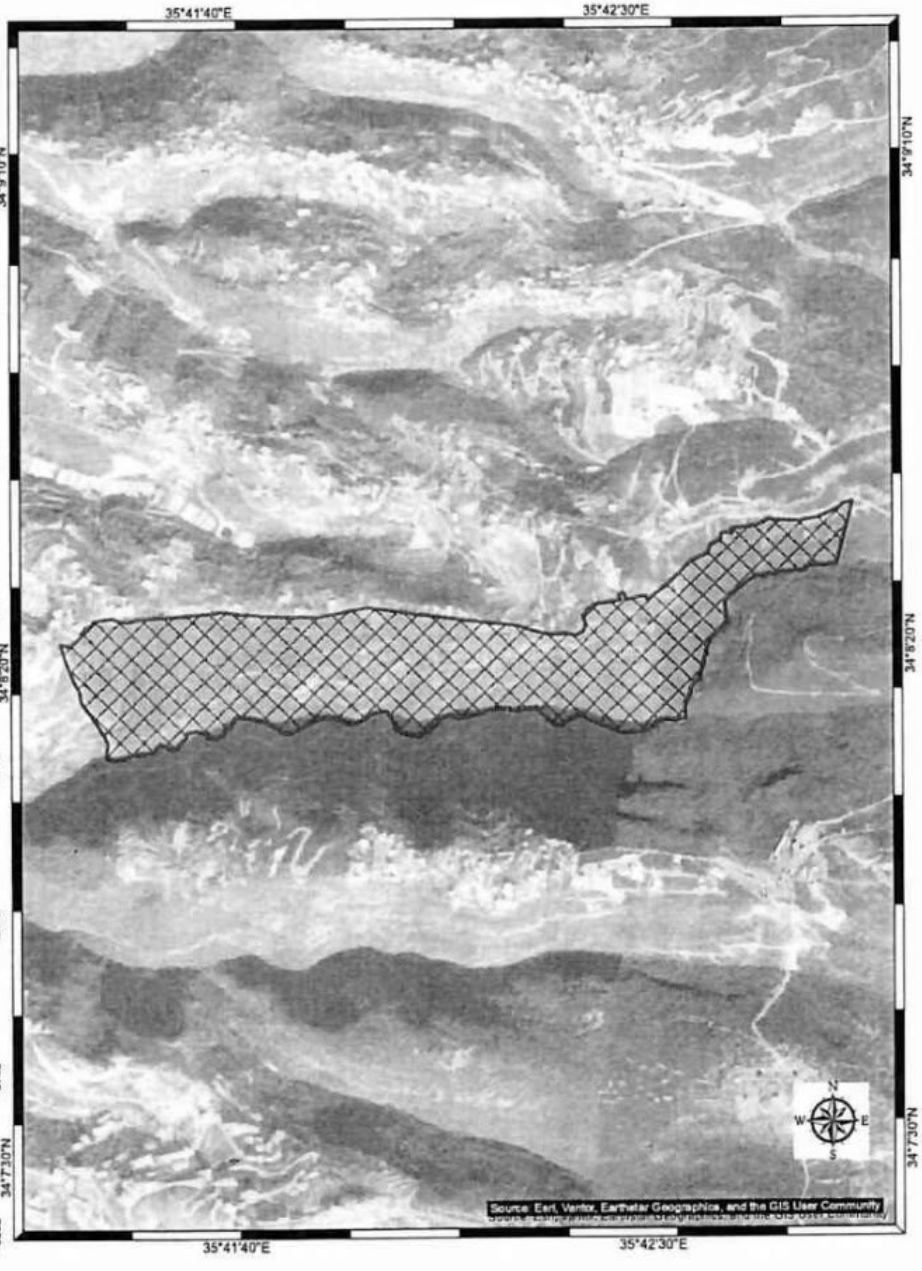
المادة الرابعة: ينشر هذا المرســوم في الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريـخ نشـــره.

بعبدا في / /

صدر عن رئيس الجمهورية
رئيس مجلس الوزراء

وزير البيئة





الجمهورية اللبنانية

محمية بنتاعل الطبيعية
منشأة بموجب القانون رقم ١١
تاريخ ١٩٩٠/٠٢/٢٠

خريطة المحمية
المقرة بموجب المرسوم رقم.....
تاريخ .....

القاضي باقرار خريطة محمية بنتاعل الطبيعية

صدر عن

رئيس الجمهورية

رئيس مجلس الوزراء

وزير البيئة

بعيدا في:

مفتاح الخريطة

حدود المحمية

محمية بنتاعل الطبيعية

مساحة المحمية: ٧٥ هكتار

مقياس الخريطة: ١:١٣٠٠٠

اعداد الخريطة: وزارة البيئة

(١)

مرسوم رقم
إقرار خريطة محمية مشاع شننعير الطبيعية

ان رئيس الجمهورية،
بناء على الدستور،

بناء على المرسوم رقم ٥٣ تاريخ ٢٠٢٥/٢/٨ (تشكيل الحكومة)،
بناء على المادة الأولى من القانون رقم ٢١٦ تاريخ ٢ نيسان ١٩٩٣ (إحداث وزارة البيئة)،
بناء على القانون رقم ٦٩٠ تاريخ ٢٦ آب ٢٠٠٥ (تحديد مهام وزارة البيئة وتنظيمها)،
بناء على القانون رقم ١٣٠ تاريخ ٢٠١٩/٤/٣٠ (قانون المناطق المحمية)،
بناء على المادة الاولى من القانون رقم ١٢٢ تاريخ ٢٣ تموز ٢٠١٠: إنشاء محمية «مشاع شننعير الطبيعية » في قضاء كسروان – الفتوح،
بناء على اقتراح وزير البيئة،
وبعد استشارة مجلس شورى الدولة بموجب الرأي رقم ٢٠٢٥/٢٧٧-٢٠٢٦ تاريخ ٢٠٢٦/٧/٣٠،
وبعد موافقة مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ،

يرســـم ما يأتـــي،

المادة الاولى: تقر **خريطة محمية مشاع شننعير الطبيعية** (مساحة: حوالي٢٧هكتار) المرفقة بهذا المرسوم والتي تعد جزءاً لا يتجزأ منه.

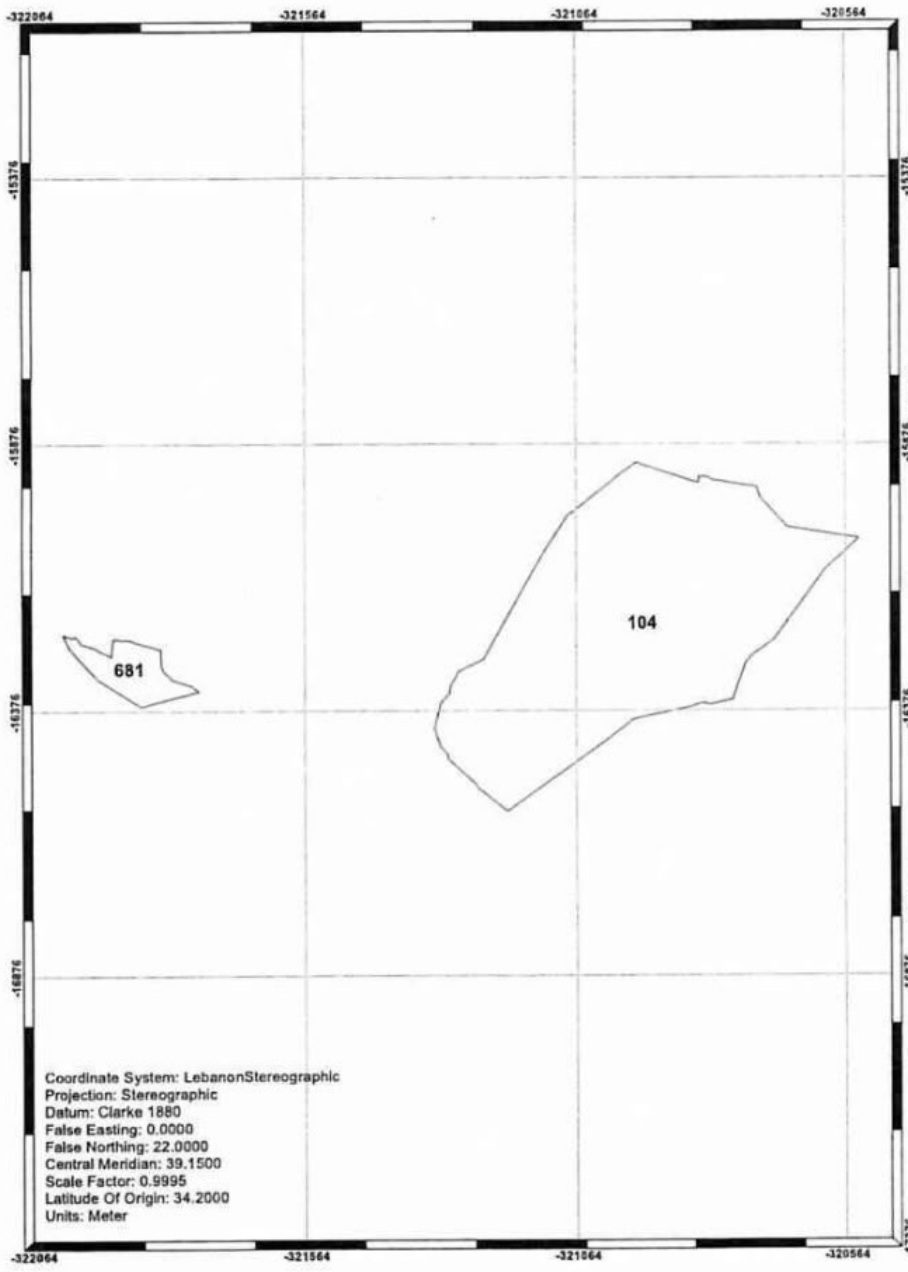
المادة الثانية: تلتزم الوزارات والإدارات والمؤسسات العامة والمصالح المستقلة والبلديات والاتحادات البلدية المعنية، والجهات الخاصة المعنية، باعتماد الحدود المبينة بهذه الخريطة في كل شأن من عملها له علاقة بالأنشطة والاستخدامات داخل **محمية مشاع شننعير الطبيعية** وفي محيطها وفقاً للقوانين والأنظمة المرعية الاجراء التي ترعى هذه المحمية.

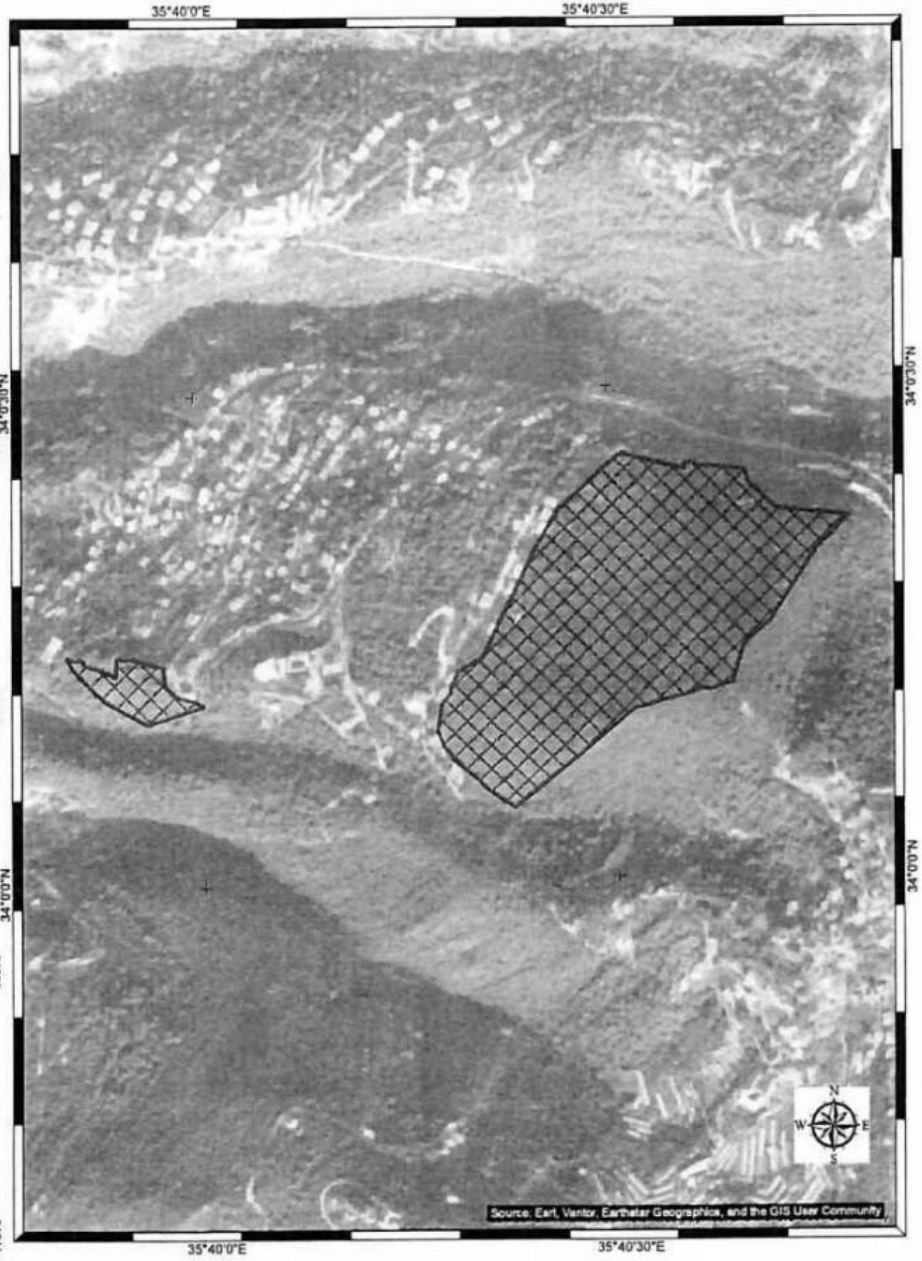
المادة الثالثة: ينشر هذا المرســوم في الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريـخ نشـــره.

بعبدا في / /

صدر عن رئيس الجمهورية
رئيس مجلس الوزراء

وزير البيئة





الجمهورية اللبنانية

محمية مشاع شننعير الطبيعية
منشأة بموجب القانون رقم ١٢٢
تاريخ ٢٠١٠\٠٧\٢٩

خريطة المحمية
المقرة بموجب المرسوم رقم.....
تاريخ .....

القاضي بإقرار خريطة محمية مشاع شننعير الطبيعية

صدر عن

رئيس الجمهورية

رئيس مجلس الوزراء

وزير البيئة

بعبدا في:

مفتاح الخريطة

حدود المحمية

محمية مشاع شننعير الطبيعية

مساحة المحمية: ٢٧ مكتار

مقياس الخريطة: ١:٨٠٠٠

اعداد الخريطة: وزارة البيئة

مرسوم رقم
إقرار خريطة محمية كفرا الطبيعية

ان رئيس الجمهورية،
بناء على الدستور،

بناء على المرسوم رقم ٥٣ تاريخ ٢٠٢٥/٢/٨ (تشكيل الحكومة)،
بناء على المادة الأولى من القانون رقم ٢١٦ تاريخ ٢ نيسان ١٩٩٣ (إحداث وزارة البيئة)،
بناء على القانون رقم ٦٩٠ تاريخ ٢٦ آب ٢٠٠٥ (تحديد مهام وزارة البيئة وتنظيمها)،
بناء على القانون رقم ١٣٠ تاريخ ٢٠١٩/٤/٣٠ (قانون المناطق المحمية)،
بناء على المادة الاولى من القانون رقم ١٩٨ تاريخ ١٨ تشرين الثاني ٢٠١١: إنشاء «محمية كفرا الطبيعية » في قضاء بنت جبيل،
بناء على اقتراح وزير البيئة،
وبعد استشارة مجلس شورى الدولة بموجب الرأي رقم ٢٠٢٥/٢٧٧-٢٠٢٦ تاريخ ٢٠٢٦/٧/٣٠،
وبعد موافقة مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ،

يرســـم ما يأتـــي،

المادة الاولى: تقر **خريطة محمية كفرا الطبيعية** (مساحة: حوالي٣٣,٥٥ هكتار) المرفقة بهذا المرسوم والتي تعد جزءاً لا يتجزأ منه.

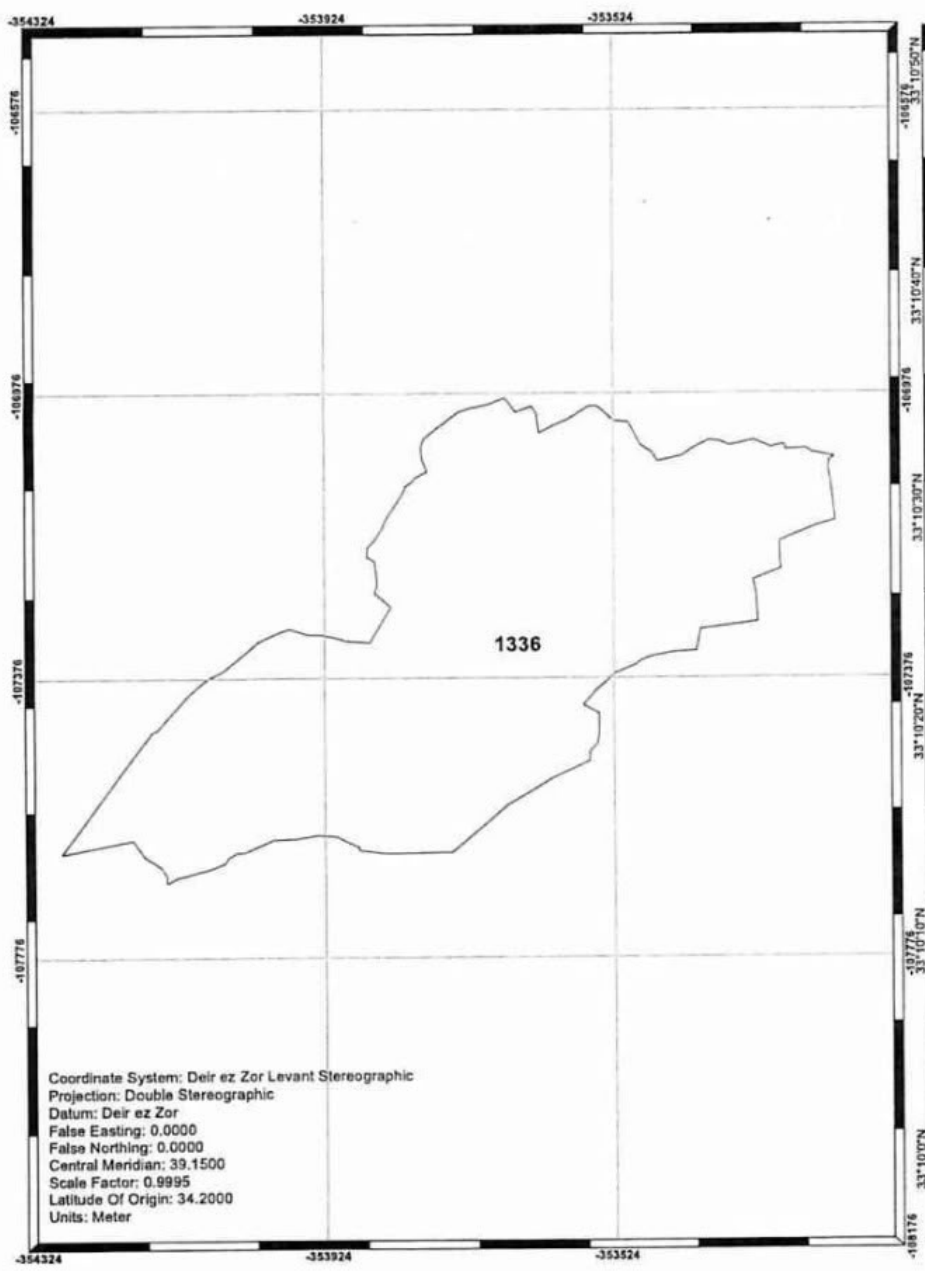
المادة الثانية: تلتزم الوزارات والإدارات والمؤسسات العامة والمصالح المستقلة والبلديات والاتحادات البلدية المعنية، والجهات الخاصة المعنية، باعتماد الحدود المبينة بهذه الخريطة في كل شأن من عملها له علاقة بالأنشطة والاستخدامات داخل **محمية كفرا الطبيعية** وفي محيطها وفقاً للقوانين والأنظمة المرعية الاجراء التي ترعى هذه المحمية.

المادة الثالثة: ينشر هذا المرسـوم في الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريـخ نشـــره.

بعبدا في / /

صدر عن رئيس الجمهورية
رئيس مجلس الوزراء

وزير البيئة





الجمهورية اللبنانية

محمية كفرا الطبيعية :
منشأة بموجب القانون رقم ١٩٨
تاريخ ٢٠١١/١١/١٨

خريطة المحمية
المقرة بموجب المرسوم رقم.....
تاريخ .....

القاضي باقرار خريطة محمية كفرا الطبيعية

صدر عن

رئيس الجمهورية

رئيس مجلس الوزراء

وزير البيئة

بعبدا في:

مفتاح الخريطة

حدود المحمية

محمية كفرا الطبيعية

مساحة المحمية: ٣٣,٩٥ هكتار

مقياس الخريطة: ١:٦٠٠٠

اعداد الخريطة: وزارة البيئة

مرسوم رقم
إقرار خريطة محمية رامية الطبيعية

ان رئيس الجمهورية،
بناء على الدستور،

بناء على المرسوم رقم ٥٣ تاريخ ٢٠٢٥/٢/٨ (تشكيل الحكومة)،
بناء على المادة الأولى من القانون رقم ٢١٦ تاريخ ٢ نيسان ١٩٩٣ (إحداث وزارة البيئة)،
بناء على القانون رقم ٦٩٠ تاريخ ٢٦ آب ٢٠٠٥ (تحديد مهام وزارة البيئة وتنظيمها)،
بناء على القانون رقم ١٣٠ تاريخ ٢٠١٩/٤/٣٠ (قانون المناطق المحمية)،
بناء على المادة الاولى من القانون رقم ١٩٩ تاريخ ١٨ تشرين الثاني ٢٠١١: نشاء «محمية رامية الطبيعية » في قضاء بنت جبيل،
بناء على اقتراح وزير البيئة،
وبعد استشارة مجلس شورى الدولة بموجب الرأي رقم ٢٠٢٥/٢٧٧-٢٠٢٦ تاريخ ٢٠٢٦/٧/٣٠،
وبعد موافقة مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ،

يرســـم ما يأتـــي،

المادة الاولى: تقر **خريطة محمية رامية الطبيعية** (مساحة: حوالي١١هكتار) المرفقة بهذا المرسوم والتي تعد جزءاً لا يتجزأ منه.

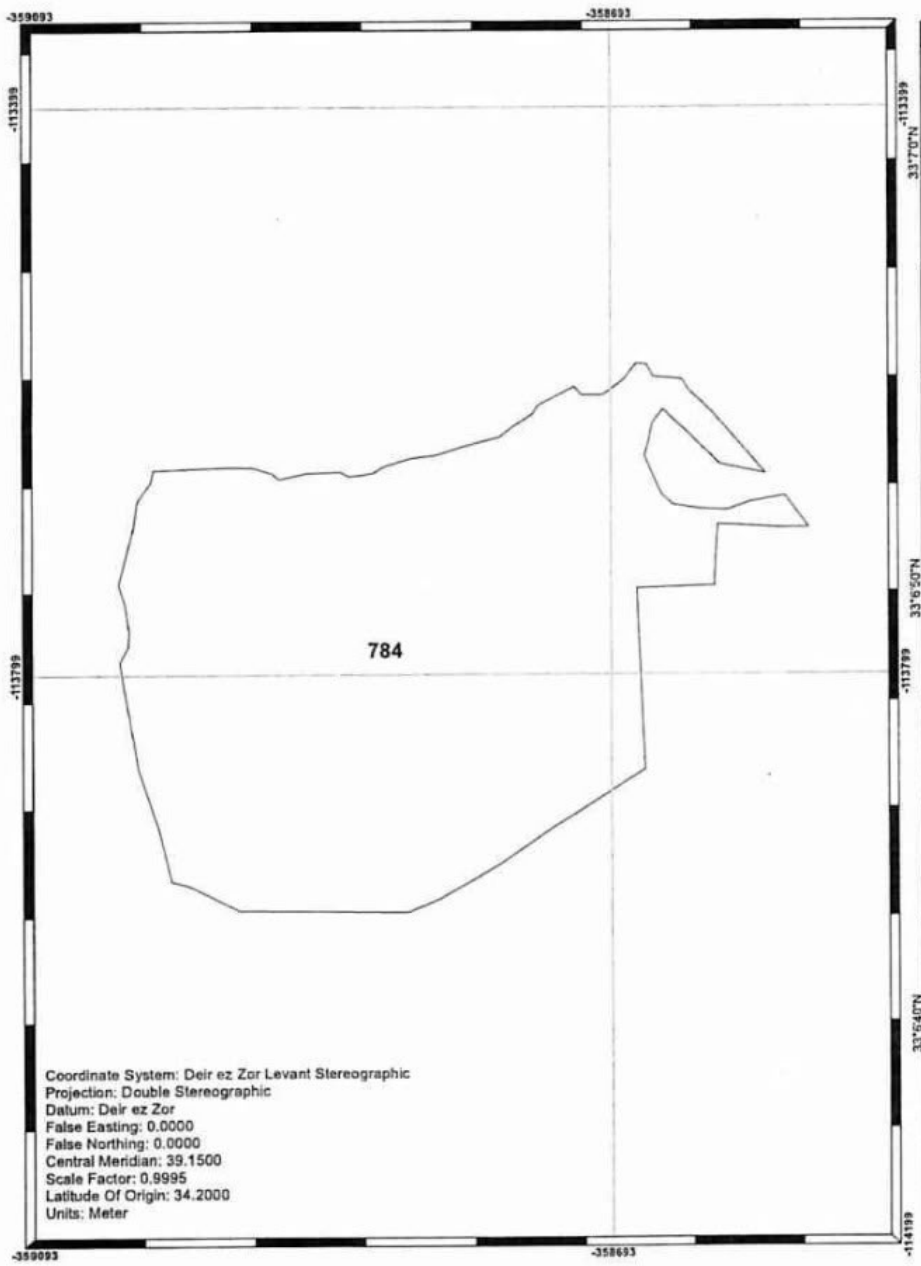
المادة الثانية: تلتزم الوزارات والإدارات والمؤسسات العامة والمصالح المستقلة والبلديات والاتحادات البلدية المعنية، والجهات الخاصة المعنية، باعتماد الحدود المبينة بهذه الخريطة في كل شأن من عملها له علاقة بالأنشطة والاستخدامات داخل **محمية رامية الطبيعية** وفي محيطها وفقاً للقوانين والأنظمة المرعية الاجراء التي ترعى هذه المحمية.

المادة الثالثة: ينشر هذا المرســوم في الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريـخ نشـــره.

بعبدا في / /

صدر عن رئيس الجمهورية
رئيس مجلس الوزراء

وزير البيئة





الجمهورية اللبنانية

محمية رامية الطبيعية
منشأة بموجب القانون رقم ١٩٩
تاريخ ٢٠١١/١١/١٨

خريطة المحمية
المقرة بموجب المرسوم رقم.....
تاريخ .....

القاضي باقرار خريطة محمية رامية الطبيعية

صدر عن

رئيس الجمهورية

رئيس مجلس الوزراء

وزير البيئة

بعيدا في:

مفتاح الخريطة

حدود المحمية

محمية رامية الطبيعية

مساحة المحمية: ١١ هكتار

مقياس الخريطة: ١:٣٠٠٠

اعداد الخريطة: وزارة البيئة

مرسوم رقم
إقرار خريطة محمية بيت ليف الطبيعية

ان رئيس الجمهورية،
بناء على الدستور،

بناء على المرسوم رقم ٥٣ تاريخ ٢٠٢٥/٢/٨ (تشكيل الحكومة)،
بناء على المادة الأولى من القانون رقم ٢١٦ تاريخ ٢ نيسان ١٩٩٣ (إحداث وزارة البيئة)،
بناء على القانون رقم ٦٩٠ تاريخ ٢٦ آب ٢٠٠٥ (تحديد مهام وزارة البيئة وتنظيمها)،
بناء على القانون رقم ١٣٠ تاريخ ٢٠١٩/٤/٣٠ (قانون المناطق المحمية)،
بناء على المادة الاولى من القانون رقم ٢٠١ تاريخ ١٨ تشرين الثاني ٢٠١١: إنشاء «محمية بيت ليف الطبيعية » في قضاء بنت جبيل،
بناء على اقتراح وزير البيئة،
وبعد استشارة مجلس شورى الدولة بموجب الرأي رقم ٢٠٢٥/٢٧٧-٢٠٢٦ تاريخ ٢٠٢٦/٧/٣٠،
وبعد موافقة مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ،

يرســـم ما يأتـــي،

المادة الاولى: تقر **خريطة محمية بيت ليف الطبيعية** (مساحة: حوالي١٧هكتار) المرفقة بهذا المرسوم والتي تعد جزءاً لا يتجزأ منه.

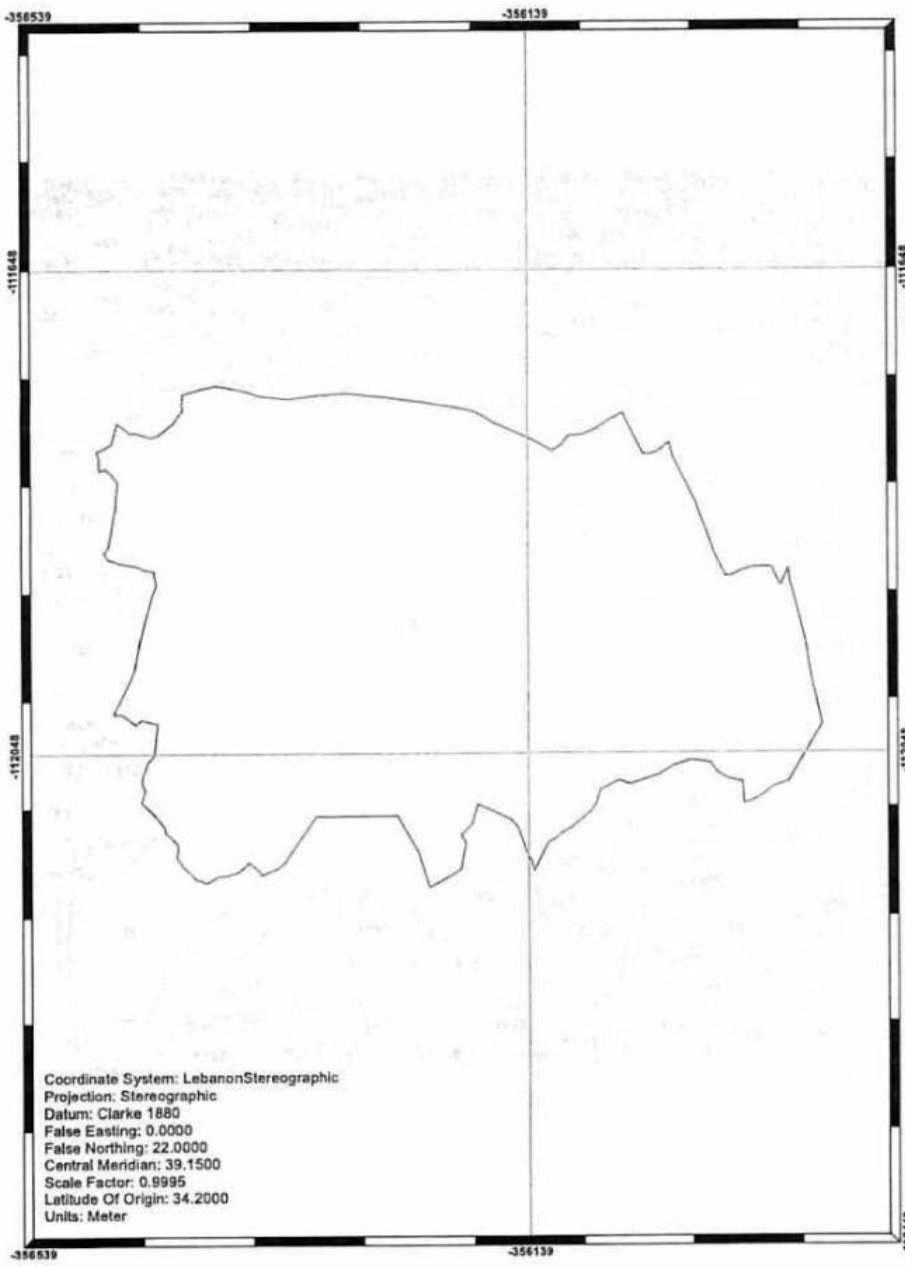
المادة الثانية: تلتزم الوزارات والإدارات والمؤسسات العامة والمصالح المستقلة والبلديات والاتحادات البلدية المعنية، والجهات الخاصة المعنية، باعتماد الحدود المبينة بهذه الخريطة في كل شأن من عملها له علاقة بالأنشطة والاستخدامات داخل **محمية بيت ليف الطبيعية** وفي محيطها وفقاً للقوانين والأنظمة المرعية الاجراء التي ترعى هذه المحمية.

المادة الثالثة: ينشر هذا المرســوم في الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريـخ نشـــره.

بعبدا في / /

صدر عن رئيس الجمهورية
رئيس مجلس الوزراء

وزير البيئة





الجمهورية اللبنانية

محمية بيت ليف الطبيعية
منشأة بموجب القانون رقم ٢٠١
تاريخ ٢٠١١/١١/١٨

خريطة المحمية
المقرة بموجب المرسوم رقم.....
تاريخ .....

القاضي باقرار خريطة محمية بيت ليف الطبيعية

صدر عن

رئيس الجمهورية

رئيس مجلس الوزراء

وزير البيئة

بعبدا في:

مفتاح الخريطة

حدود المحمية

محمية بيت ليف الطبيعية

مساحة المحمية: ١٧ هكتار

مقياس الخريطة: ١:٣٥٠٠

اعداد الخريطة: وزارة البيئة